EEIC
Egypt Entrepreneurship & Innovation Center.
مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار.

المعهد القومي للحوكمة
و التنمية المستدامة
National Institute for Governance
& Sustainable Development

من الإمكانات إلى القوة:
نحو نهضة إفريقية تقودها التجارة

اغسطس - سبتمبر 2025

جدول المحتويات

الكلمة الافتتاحية **4**
مقدمة **6**
1. نظرة عامة على القارة **7**
1.2. هيكل التجارة وأداؤها في إفريقيا 11
1.2.1. مشهد التصدير في إفريقيا 17
1.2.2. مشهد الاستيراد في إفريقيا 20
2. اتفاقيات التجارة الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا **22**
3. اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ((AfCFTA **26**
3.1. نظرة عامة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية 27
3.2. مقارنة بين اتفاقيات التجارة الإقليمية واتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية 31
4. إطلاق العنان للنظام البيئي للشركات الناشئة في إفريقيا **34**
4-1. النظام البيئي للشركات الناشئة في إفريقيا: نظرة عامة 35
4.2. ديناميكيات الشركات الناشئة في عصر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: رؤى من الأربعة الكبار 39
نيجيريا 39
جنوب إفريقيا 40
مصر 40
كينيا 42
5. التوصيات والاستنتاجات: **44**
6. المراجع **49**

قائمة الأشكال

الشكل (1) توزيع سكان إفريقيا حسب الفئة العمرية في عام 2023 (بالمليون) 11
الشكل (2) إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي للإناث والذكور في إفريقيا (2000 إلى 2022) 13
الشكل (3) المشاركة في القوى العاملة من الإناث والذكور في إفريقيا (2000 إلى 2023) 14
الشكل (4) النمو الحضري في إفريقيا من عام 1990 إلى عام 2030 15
الشكل (5): إجمالي الصادرات والواردات الإفريقية (2010-2022) 17
الشكل (6.أ) صادرات إفريقيا حسب الوجهة (2010-2022) 18
الشكل (6.ب) حصة صادرات إفريقيا في المتوسط (2018-2020) 18
الشكل (7.أ) تركيبة صادرات السلع الإفريقية حسب الفئة (2023) 19
الشكل (7.ب) تركيبة صادرات الخدمات الإفريقية حسب الفئة (2023) 20
الشكل (8.أ) أصل واردات إفريقيا (2010-2022) 21
الشكل (8.ب) حصة واردات إفريقيا في المتوسط (2018-2020) 21
الشكل (9) حصة التجارة البينية الإقليمية من إجمالي تجارة إفريقيا حسب كل مجموعة اقتصادية إقليمية (2016) 24

الشكل (10) التجارة في المسار الحالي وسيناريو اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (2023-2043) 31
الشكل (11) أهم القطاعات النشطة (عدد صفقات حقوق الملكية) (2024) 36
الشكل (12) تطور مبالغ التمويل للأربعة الكبار (2015-2024) 38
الشكل (13) تطور عدد الصفقات للأربعة الكبار (2015-2024) 38

قائمة الجداول

الجدول (2) تحليل تغطية السياسة التجارية في اتفاقيات التجارة الإقليمية الإفريقية 32
الجدول (1) العضويات المتداخلة في التكتلات التجارية الإقليمية المختلفة 56

أ.د. شريفة شريف

المدير التنفيذي للمعهد القومي

للحوكمة والتنمية المستدامة (NIGSD)

يلتزم المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة بتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وترتكز رؤية المعهد على دعم وتقوية وتطوير نظم الحوكمة بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وتنافسية. وفي هذا الإطار، يُدرك المعهد الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات الناشئة في خلق فرص جديدة، لا سيما في الاقتصادات النامية، حيث تُعد محركًا رئيسيًا للابتكار ومصدرًا لحلول إبداعية للتحديات المحلية الملحّة. كما تسهم الشركات الناشئة إسهامًا كبيرًا في بناء بيئة أعمال تنافسية، مدفوعة بالأفكار والمنتجات المبتكرة لروّاد الأعمال، الأمر الذي يفتح أسواقًا جديدة ويولّد فرصًا اقتصادية غير مسبوقة. فضلًا عن ذلك، تضطلع الشركات الناشئة بدور محوري في توفير فرص عمل لائقة وعالية الجودة، خاصة للشباب من ذوي المهارات، بما يسهم في تحسين مخرجات سوق العمل وصياغة رؤية اقتصادية كلية ديناميكية يقودها الشباب.

وفي ضوء الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة المصرية لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، تتصدر ريادة الأعمال والابتكار هذه الجهود، حيث يُنظر إليهما باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحفيز التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة، وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الصدمات الخارجية. وقد شهدت الفترة الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد الشركات الناشئة التي تم تأسيسها في مصر، إلى جانب تنامي حماس الشباب لإطلاق مشروعاتهم الخاصة. ويحمل هذا التوجه إمكانات كبيرة لتعزيز القدرات الاقتصادية للدولة، شريطة توافر بيئة داعمة قادرة على احتضان روّاد الأعمال وأفكارهم المبتكرة.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، يقدّم تقرير «من الإمكانات إلى القوة: قيادة التحول التجاري في أفريقيا» رؤى معمّقة حول أطر التجارة والتكامل المتطورة في القارة وانعكاساتها على الشركات الناشئة. ويؤكد التقرير الدور المحوري للشركات الناشئة في تعزيز الابتكار والتنافسية، كما يطرح مجموعة من التوصيات العملية الموجّهة إلى صانعي السياسات وروّاد الأعمال، بما يسهم في دفع التجارة عبر أفريقيا وضمان استدامتها وقدرتها على الصمود.

د. هبة مدحت زكي

مدير مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار
(EEIC)

في ضوء الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة المصرية لقضايا الاستدامة والابتكار، تم تأسيس مركز ريادة الأعمال والابتكار المصري تحت مظلة المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة في يونيو 2023، باعتباره أحد مراكز التميز. وتشهد عوالم الاستدامة وريادة الأعمال تداخلًا متزايدًا، حيث يعمل روّاد الأعمال كمحفّزات للتغيير الإيجابي من خلال تطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية والاجتماعية. وتتراوح هذه الحلول بين تقنيات الطاقة المتجددة وأساليب الحد من النفايات، مع خلق فرص أعمال جديدة في الوقت ذاته. ومن خلال تبنّي مبادئ الاستدامة، لا يسهم روّاد الأعمال في بناء كوكب أكثر صحة فحسب، بل يكتشفون أيضًا مسارات جديدة للنمو والنجاح. ويُمهّد هذا التكامل المتبادل بين الاستدامة وريادة الأعمال الطريق نحو مستقبل أكثر ازدهارًا ومسؤولية.

علاوة على ذلك، تُعد ريادة الأعمال محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، إذ تُمكّن الأفراد من تطوير أفكار مبتكرة وإطلاق مشروعات جديدة، بما يعزّز بيئة ديناميكية وتنافسية. وتُسهم الشركات الناشئة في خلق فرص عمل جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، وغالبًا ما تُحدث تحولات في القطاعات التقليدية، بما يؤدي إلى رفع مستويات الكفاءة والإنتاجية. كما يُلهم روّاد الأعمال الناجحون الآخرين، مُحدِثين أثرًا مضاعفًا يشجّع على المزيد من الابتكار والنشاط الاقتصادي.

وعليه، فإن تعزيز ريادة الأعمال في مصر يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ورغم حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمية، يظل مشهد الشركات الناشئة في مصر نابضًا بالحيوية، مع تركيز متزايد على التوسع المحلي والابتكار في قطاعات مثل الأزياء المستدامة، والتكنولوجيا المالية، وتكنولوجيا التعليم. ويؤهل هذا الزخم الريادي، إلى جانب منظومة داعمة، مصر لمواصلة التقدم في مشهد الشركات الناشئة المتطور باستمرار.

وتماشيًا مع ولايته، يسرّ مركز ريادة الأعمال والابتكار المصري أن يقدّم تقرير «**من الإمكانات إلى القوة: قيادة التحول التجاري في أفريقيا**»، الذي يتناول أطر التجارة والتكامل المتغيرة في القارة وانعكاساتها على الشركات الناشئة. ويستعرض التقرير الاتجاهات الاجتماعية والديموغرافية في أفريقيا، وهيكل التجارة، وآليات التكامل الإقليمي، مع تركيز خاص على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وإلى جانب أطر التجارة، يسلّط التقرير الضوء على الدور الحيوي للشركات الناشئة في دفع الابتكار، والتنويع، وتعزيز التنافسية، مع الاستفادة من التكامل الإقليمي للتوسع والمشاركة بفعالية أكبر في الأسواق القارية. ومن خلال الجمع بين الرؤى المستندة إلى الأدلة والتوصيات العملية للسياسات، يسعى التقرير إلى توجيه صانعي السياسات، وروّاد الأعمال، والفاعلين في المنظومة نحو بناء بيئة تمكينية تزدهر فيها الشركات الناشئة، وتُخفض فيها حواجز التجارة، وتتحول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى محفّز للنمو المستدام والشامل في جميع أنحاء أفريقيا.

المقدمة

مقدمة

تضم إفريقيا قارة شاسعة ومتنوعة 54 دولة، تتميز كل منها بهياكل اقتصادية وأنظمة حوكمة ومستويات تنمية مختلفة. كما تواجه هذه الدول تقاطعًا معقدًا من مواطن الضعف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

رغم ما تتمتع به الدول الإفريقية من ثراءٍ في الموارد الطبيعية، وغلبة الشباب على تركيبتها السكانية، ونموها الديمغرافي السريع، واتساع أسواقها الحضرية، إلا أن العديد منها ما يزال يواجه تحديات هيكلية مزمنة. وتشمل هذه التحديات محدودية التصنيع، وضعف البنية التحتية، والاعتماد الكبير على تصدير السلع الخام وغير المصنعة. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة زخمًا سياسيًا واقتصاديًا متزايدًا نحو تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، بهدف إطلاق العنان لإمكانات القارة، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات العالمية، وتسريع وتيرة نموها الاقتصادي.

نظرًا للتباين الهيكلي للقارة والتحديات المستمرة التي تواجه مسارها التنموي، أصبح التعاون الإقليمي آلية أساسية لتعزيز النمو الشامل والمستدام في إفريقيا. وفي هذا السياق، برزت التجارة البينية الإفريقية والتكامل الاقتصادي الإقليمي كركائز أساسية للأجندة التنموية للقارة. وتسعى مبادرات رائدة مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) إلى تفكيك الحواجز التجارية القائمة منذ فترة طويلة، وتعزيز التنمية الصناعية، وإنشاء سوق قارية موحدة. تستند هذه الجهود إلى الأسس التي أرستها المجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs)، التي أحرزت تقدماً متفاوتاً في خفض التعريفات الجمركية، وتحرير التجارة، وتنسيق تطوير البنية التحتية. يحمل تعزيز التجارة البينية الإفريقية وعداً بتنويع الاقتصادات، وخلق فرص العمل، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من التوسع والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية، مما يقلل من تعرض القارة للصدمات الخارجية.

ومع ذلك، لا يزال الطريق إلى التكامل التجاري بمعناه الحقيقي معقدًا ويواجه تحديات عديدة. تشمل العوائق الرئيسية ضعف القدرات الإنتاجية، وارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، وعدم كفاءة الإجراءات الحدودية. إضافةً إلى ذلك، يُسهم تداخل العضويات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية في ضعف الكفاءة المؤسسية وتطبيق السياسات بالتجزئة. كما أن عدم الاستقرار السياسي، وضعف أنظمة البيانات، وعدم إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بشكل كافٍ، تُعيق قدرة الدول الإفريقية على تحقيق فوائد التكامل على أكمل وجه.

يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً للتجارة البينية الإفريقية والتكامل الإقليمي وآثارهما الاقتصادية الأوسع. كما يسلط الضوء على الفرص التي يوفرها التكامل الإقليمي للشركات الإفريقية الناشئة، مما يمكّنها من التوسع عبر الحدود، والاستفادة من أسواق جديدة، وتعزيز دورها في دفع عجلة النمو الشامل. يقدم القسم الأول لمحة عامة عن المشهد الاجتماعي والديموغرافي للقارة، مع التركيز على الاتجاهات الرئيسية في النمو السكاني والتحضر وديناميكيات سوق العمل،

متبوعًا بفحص متعمق لهيكل وأداء التجارة في إفريقيا، بما في ذلك أنماط التجارة التاريخية وتكوين الصادرات والواردات. يستكشف القسم الثاني أطر التكامل التي تتطور في إفريقيا، ويبدأ بتحليل اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) القائمة، وركائزها المؤسسية، ودور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز تحرير التجارة. ثم ينتقل القسم ذاته إلى اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، مقدماً لمحة عامة عن أهدافها وآلياتها التشغيلية، بالإضافة إلى تقييم مقارن لمدى توافقها مع اتفاقيات التجارة الإقليمية القائمة.

ينتقل التقرير إلى القسم الثالث، الذي يستكشف إمكانات بيئة ريادية الأعمال والشركات الناشئة في إفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على دورها في اغتنام الفرص التي يتيحها التكامل الإقليمي. كما يُسلّط هذا القسم الضوء على تأثير اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الشركات الناشئة، ويبحث في كيفية تمكينها من التوسع والابتكار والمشاركة بفعالية أكبر في الأسواق القارية. وأخيرًا، يُقدّم القسم الرابع مجموعة من التوصيات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسات، والتي تُؤكّد على الدور المحوري للشركات الناشئة في بناء بيئة تجارية إفريقية أكثر مرونة وتكاملًا. وتدعو هذه التوصيات إلى تمكين الشركات الناشئة من تعزيز التنوّع، وتخطّي الحواجز التجارية، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، مع ضمان أن يُهيئ تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بيئة داعمة للشركات الناشئة للابتكار والتوسع والمساهمة في النمو المستدام في جميع أنحاء القارة.

1. نظـــــرة عامـــــة على القـــــارة

1.1.السياق الاجتماعي والاقتصادي

تُعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارة في العالم، وتتمتع بمكانة محورية في المشهد الديموغرافي والاقتصادي العالمي. تواصل القارة تشكيل الاتجاهات العالمية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والثقافة، ويعود ذلك لتنوعها السكاني الغني وإمكاناتها الاقتصادية الهائلة. تضم إفريقيا 54 دولة، معظمها دول منخفضة الدخل وتغلب عليها الاقتصادات الزراعية في المقام الأول. وبحلول عام 2024، بلغ عدد سكان القارة حوالي 1.5 مليار نسمة، أي ما يعادل 20% من سكان العالم (UNECA, 2024).

يتوزع السكان بشكل غير متساوٍ في جميع أنحاء القارة، حيث يتمتع شرق إفريقيا بالحصة الأكبر فهو يضم حوالي ثُلث إجمالي سكان إفريقيا. ويليه مباشرة غرب إفريقيا، حيث يضم حوالي 30٪ من السكان، بينما يضم شمال إفريقيا 18٪. تضم إفريقيا الوسطى 14٪، وتضم إفريقيا الجنوبية حوالي 4.8٪.

تشهد إفريقيا أحد أسرع معدلات النمو السكاني على مستوى العالم، بزيادة سنوية قدرها 2.34٪، متجاوزة بشكل كبير المتوسط العالمي الذي يبلغ 0.85٪. يؤكد هذا النمو السريع على التركيبة السكانية الشابة للقارة ويسلط الضوء على التوسع السكاني المستمر الذي من المتوقع أن يستمر في العقود القادمة. بحلول عام 2050، من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان إفريقيا تقريبًا، ليصل إلى ما يقدر بنحو 2.5 مليار شخص (United Nations Population Division, 2024).

تُعد غلبة الشباب على التركيبة السكانية من السمات الرئيسية لإفريقيا. فمع متوسط عمر يبلغ 19.2 عامًا فقط -مقارنةً بأكثر من 40 عامًا في مناطق مثل أوروبا- تُعد إفريقيا موطنًا لأصغر سكان العالم، حيث تقل أعمار أكثر من 60% منهم عن 25 عامًا (African Development Bank, 2023). تُسهم هذه التركيبة السكانية الشابة بشكل مباشر في تنامي القوى العاملة بسرعة، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 850 مليون شاب بحلول عام 2050، مما يجعلها أكبر قوة عاملة محتملة في العالم (African Development Bank, 2023).

يُمثل هذا التحول الديموغرافي فرصةً مهمةً لتحقيق عائد ديموغرافي يتمثل في فترة يُعيل فيها عددٌ أكبر من السكان في سن العمل عددًا أقل من المُعالين، مما يُعزز الإنتاجية، ويرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعزز النمو الاقتصادي والتنمية المُستدامة (United Nations Population Fund, 2023). تُشير التوقعات التجريبية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أنه إذا تم استيعاب هؤلاء الوافدين الجدد إلى القوى العاملة لزيادة الإنتاجية بخلق فرص العمل والسياسات المُمكِّنة، قد يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 50% بحلول عام 2050 (Thakoor, 2016).

يتطلب تحقيق هذه المكاسب استثمارًا استراتيجيًا في التعليم، وتنمية المهارات، والرعاية الصحية، وفرص العمل، لا سيما في القطاعات ذات النمو المرتفع مثل التكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الأخضر (OECD, 2024). فبدون هذه الاستثمارات الأساسية، قد يؤدي ارتفاع أعداد الشباب في إفريقيا إلى تفاقم البطالة ونقص فرص العمل والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، مما يُرهق الخدمات العامة ويُفاقم عدم الاستقرار (African Development Bank, 2016).

كما هو موضح في الشكل (1)، تُشكل الفئة العمرية دون سن 24 عاماً نسبة كبيرة من سكان إفريقيا. وتُشكل الفئتان العمريتان دون سن الخامسة، ومن 5 إلى 14 عامًا، 30% من إجمالي السكان معًا، حيث يبلغ عددهم 211.43 مليون و372.5 مليون فرد على التوالي. يعكس هذا ارتفاع معدلات المواليد في إفريقيا، ويُبرز الحاجة إلى الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والرعاية الصحية، والبنية التحتية. إضافةً إلى ذلك، تُمثل الفئة العمرية من 15 إلى 24 عامًا، والتي تضم 288.91 مليون نسمة، حوالي 15% من السكان، وهي عنصرٌ أساسيٌ في تشكيل القوى العاملة الإفريقية المستقبلية وإمكاناتها الاقتصادية. تُعد تلبية احتياجات هذه الفئة من التعليم والتدريب على المهارات وخلق فرص العمل أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز التنمية المستدامة.

الشكل (1) توزيع سكان إفريقيا حسب الفئة العمرية في عام 2023 (بالمليون)

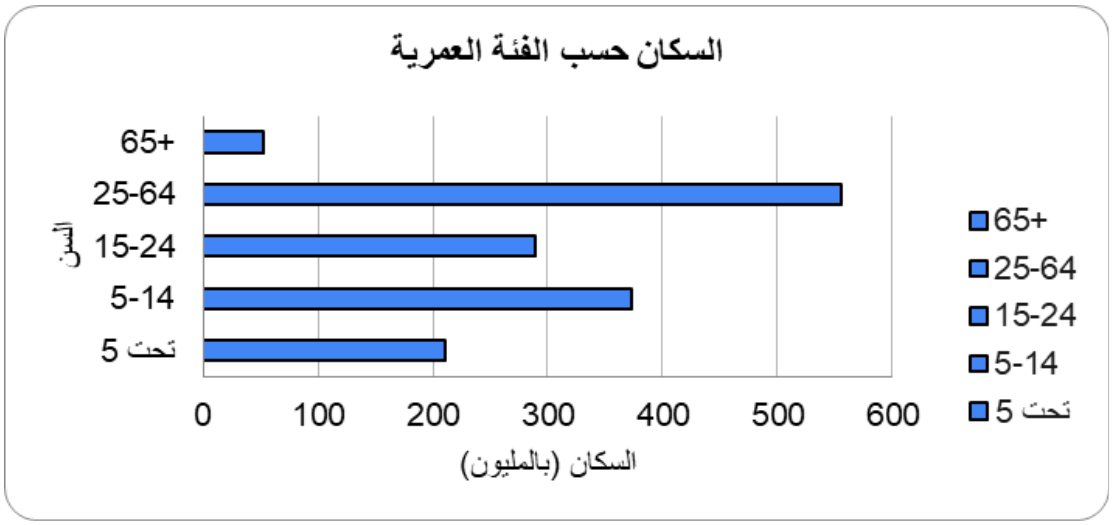

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من United Nations World Urbanization Prospects لعام 2024

من حيث التوزيع الجندري، تُظهر إفريقيا تركيبة متوازنة نسبيًا، حيث شكلت الإناث 50.17% من السكان في عام 2023. ومع ذلك، توجد تفاوتات ملحوظة عند دراسة كل دولة على حدة. على سبيل المثال، تُسجل زيمبابوي أعلى نسبة للإناث بنسبة 52.72%، بينما تُسجل غينيا الاستوائية أدنى نسبة بنسبة 47.28% (The Global Economy, 2023). يُمكن أن تُعزى هذه الاختلافات إلى عوامل مثل تدفقات الهجرة، واتجاهات الخصوبة، ونسب المواليد بين الجنسين، والتفاوت في معدلات الوفيات، والتي تتفاعل جميعها لتشكيل الأعداد النسبية للرجال والنساء ضمن مجموعة سكانية معينة.

على الرغم من التركيبة الديموغرافية المتوازنة نسبيًا، لا تزال النساء الإفريقيات يواجهن حواجز متعددة أمام تحقيق إمكاناتهن الكاملة، حيث تعزز الأعراف الاجتماعية والثقافية التفاوتات بين الجنسين وتُعد من بين أكثر العقبات استمرارًا.

على سبيل المثال، تبرر أكثر من 30% من النساء في إفريقيا العنف المنزلي (OECD, 2021)، وتشير أحدث الأدلة إلى أن 27% من النساء ما زلن يعتبرن ضرب الزوجة أمرًا مقبولًا (World Health Organization, 2024). كما يعتقد 28% من الأفارقة أن الرجال قادة أفضل، مما يساهم في استمرار نقص تمثيل المرأة في القيادة، ففي عام 2023 شغلت النساء 24.4% فقط من المقاعد البرلمانية (OECD, 2021, and Africa Gender Index, 2023). ومع ذلك، في عام 2023، ظهر بعض التحسن، وذلك مع انخفاض الآراء التمييزية حول قيادة المرأة في السياسة والاقتصاد بمقدار 4 و6 نقاط على التوالي (OECD, 2023). وتقيد هذه الأعراف بشكل كبير مشاركة النساء وتأثيرهن في المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية. بالإضافة إلى الأعراف الثقافية، لا يزال التمييز القانوني يُشكّل عائقًا كبيرًا أمام المساواة بين الجنسين. حتى عام 2021، ظلت 31 دولة إفريقية تُطبّق قوانين تُقيّد حقوق المرأة في الميراث وملكية العقارات، مما يُرسّخ عدم المساواة في النظم القانونية الرسمية (OECD, 2021). ومع ذلك، هناك تفاوتات واسعة في جميع أنحاء القارة: تُسجّل دول مثل جنوب إفريقيا وموزمبيق وناميبيا بعضًا من أدنى مستويات التمييز القانوني بين الجنسين، بينما لا تزال دول أخرى مثل النيجر وغينيا ومالي من بين الأكثر تقييدًا.

تُحدّ هذه العوائق الاجتماعية والقانونية بشدة من فرص النساء في مختلف المجالات، ويبرز التعليم كمجال بالغ الأهمية حيث لا يزال عدم المساواة بين الجنسين راسخًا. ورغم دوره الأساسي في تمكين النساء وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية، إلا أن معدلات التحاق الإناث بالمدارس الثانوية لا تزال أقل من معدلات التحاق الذكور. يُظهر الشكل (2) اتجاهات التحاق الذكور والإناث بالتعليم الثانوي في إفريقيا من عام 2000 إلى عام 2022، مُسلّطًا الضوء على الأنماط الرئيسية لكلا الجنسين ومُؤكّدًا على استمرار الفجوة بينهما. خلال هذه الفترة، ارتفعت معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم الثانوي لكل من الذكور والإناث تدريجيًا، مما يعكس التقدم العام في فرص الحصول على التعليم. ارتفعت نسبة التحاق الإناث من 26.32% في عام 2000 إلى ذروة بلغت 40.68% في عام 2013، قبل أن تنخفض إلى 37.54% في عام 2014، ثم عادت إلى أعلى مستوى لها عند 41.77% في عام 2022. واتبع التحاق الذكور مسارًا تصاعديًا مماثلًا ولكن من قاعدة أعلى، حيث ارتفع من 36.11% في عام 2000 إلى ذروة بلغت 52.21% في عام 2013، واستقر عند حوالي 51-52% بعد ذلك، مع أعلى معدل (52.33%) في عام 2021. وطوال هذه الفترة، ظل التحاق الذكور أعلى بنسبة 10-15% من التحاق الإناث، مما يسلط الضوء على فجوة مستمرة بين الجنسين، على الرغم من أن هذه الفجوة ضاقت قليلاً مع نمو مشاركة الإناث بمعدل أسرع نسبيًا.

الشكل (2) إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي للإناث والذكور في إفريقيا (2000 إلى 2022)

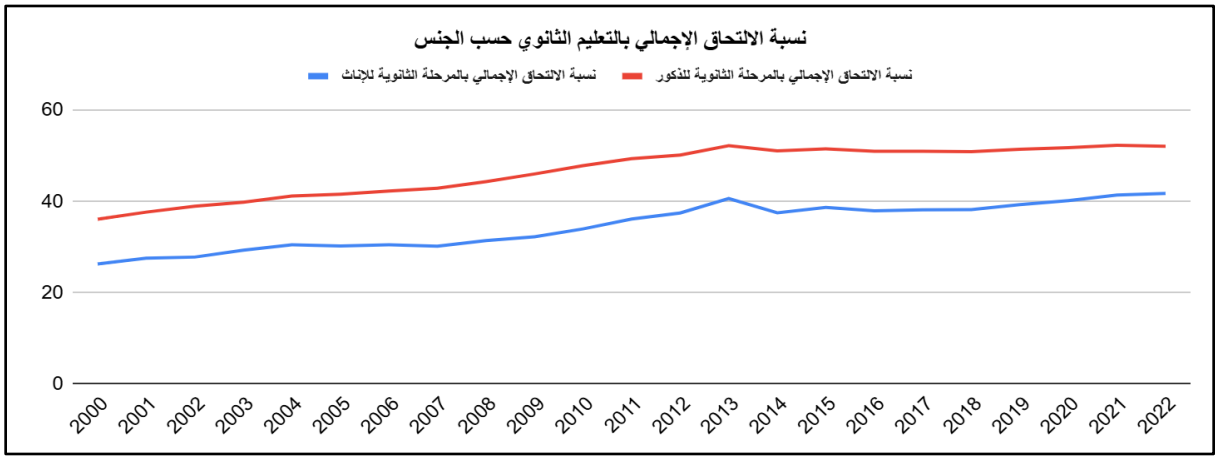

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من UNESCO Institute for Statistics عام 2024

تؤثر الفجوة المستمرة بين الجنسين في التعليم الثانوي بشكل مباشر على نتائج سوق العمل، إذ يُعيق انخفاض التحصيل التعليمي وصول النساء إلى فرص العمل الرسمية والقطاعات ذات الأجور الأعلى، كما يؤخر تقدمهن الوظيفي أو يعطله بالكامل. يوضح الشكل (3) هذا التفاوت، مُظهرًا معدلات مشاركة القوى العاملة للأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر بين عامي 2000 و2023 في جميع أنحاء إفريقيا.

خلال هذه الفترة، أظهرت معدلات مشاركة كل من الذكور والإناث اتجاهات مميزة، مع وجود فجوة واضحة ودائمة بين الجنسين. ومشاركة الإناث في سوق العمل منخفضة مقارنة بمشاركة الذكور في إفريقيا. في عام 2000، بلغت مشاركة الذكور 72.32٪، وهي نسبة أعلى كثيرًا من نسبة 53.79٪ المسجلة للإناث. وبينما انخفضت مشاركة الذكور تدريجيًا إلى 70.30٪ في عام 2010 ثم إلى 67.15٪ في عام 2023، ظلت مشاركة الإناث مستقرة نسبيًا لمعظم الفترة، وتقلبت قليلاً قبل أن تنخفض من 53.58٪ في عام 2012 إلى 51.49٪ في عام 2023. وعلى الرغم من أن انخفاض مشاركة الإناث كان أقل وضوحًا من انخفاض مشاركة الذكور، إلا أن الفجوة الإجمالية لا تزال كبيرة. يعكس هذا التفاوت المستمر الحواجز الهيكلية -المتجذرة في التعليم والأعراف الاجتماعية وظروف سوق العمل- التي لا تزال تحد من المشاركة الاقتصادية الكاملة للنساء في جميع أنحاء القارة.

بينما يكشف إجمالي معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والمشاركة في القوى العاملة عن مدى الفجوة بين الجنسين، من المهم بنفس القدر دراسة طبيعة ونوعية المشاركة الاقتصادية للنساء. من حيث المهن، تعمل النساء في معظم أنحاء إفريقيا بشكل غير متناسب في أنشطة غير رسمية أو أنشطة تتطلب الكفاف، ويتركز تواجدهن في قطاعات منخفضة الإنتاجية مثل تجارة التجزئة الصغيرة والزراعة والخدمات الشخصية. تحد هذه القيود الهيكلية من فرص حصولهن على فرص عالية النمو والدخل. ونتيجة لذلك، حتى عندما تمتلك النساء أعمالًا تجارية أو تقودها، يكون متوسط أرباحهن أقل بنحو 34% من أرباح الرجال، مما يعكس حضورًا أقوى للرجال في الصناعات الأكثر كثافة من حيث رأس المال والربحية (World Bank, 2023).

الشكل (3) المشاركة في القوى العاملة من الإناث والذكور في إفريقيا (2000 إلى 2023)

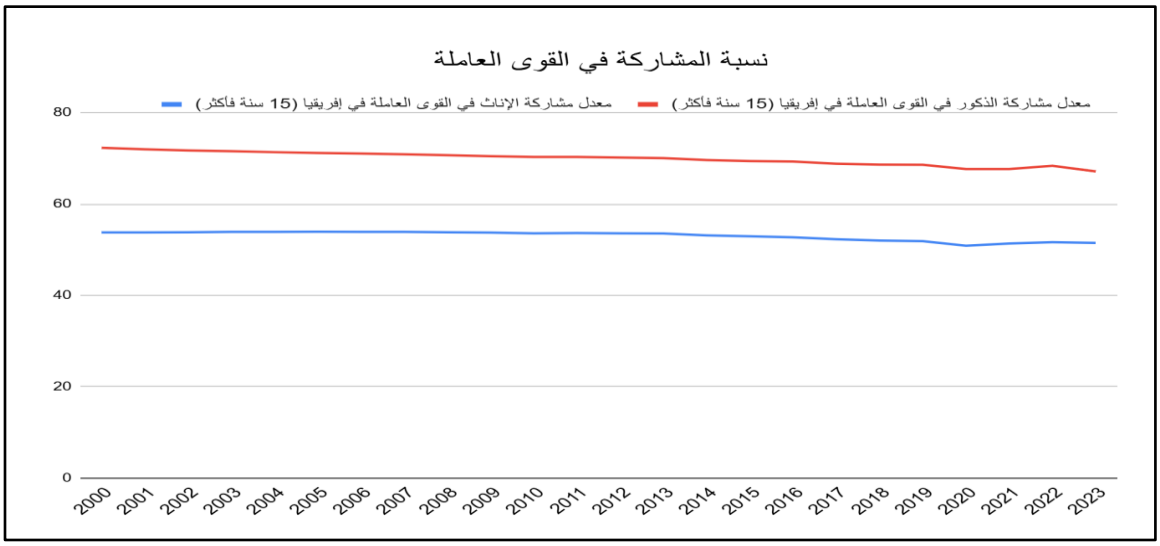

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من مجموعة بيانات World Bank Indicators عام 2023

بالإضافة إلى سكانها الشباب، تشهد إفريقيا أحد أسرع معدلات التحضر في العالم، مدفوعًا بهجرة السكان من المناطق الريفية إلى المدن بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل. يُنشئ التحضر مراكز جديدة للتجارة والابتكار والاستثمار. ومع ذلك، يؤكد هذا النمو الحضري أيضًا على الحاجة إلى بنية تحتية مستدامة، وإسكان ميسور التكلفة، وتخطيط حضري فعال لاستيعاب النمو السكاني.

يوضح الشكل (4) الارتفاع الملحوظ في عدد سكان المناطق الحضرية في إفريقيا على مدى العقود الثلاثة الماضية. وتُظهر البيانات اتجاهًا تصاعديًا مستمرًا، حيث ارتفع عدد سكان المناطق الحضرية من 163.38 مليون نسمة عام 1990 إلى 716.74 مليون نسمة عام 2020. ويمثل هذا ارتفاعًا كبيرًا قدره 553.36 مليون نسمة يعيشون في المناطق الحضرية خلال فترة الثلاثين عامًا، مما يعكس التحول الكبير للقارة نحو التحضر. وقد حدث النمو الأبرز بين عامي 2010 و2020، عندما زاد عدد سكان المناطق الحضرية بمقدار 328.64 مليون نسمة، مما يُبرز تسارع الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (Africapolis, 2023).

الشكل (4) النمو الحضري في إفريقيا من عام 1990 إلى عام 2030

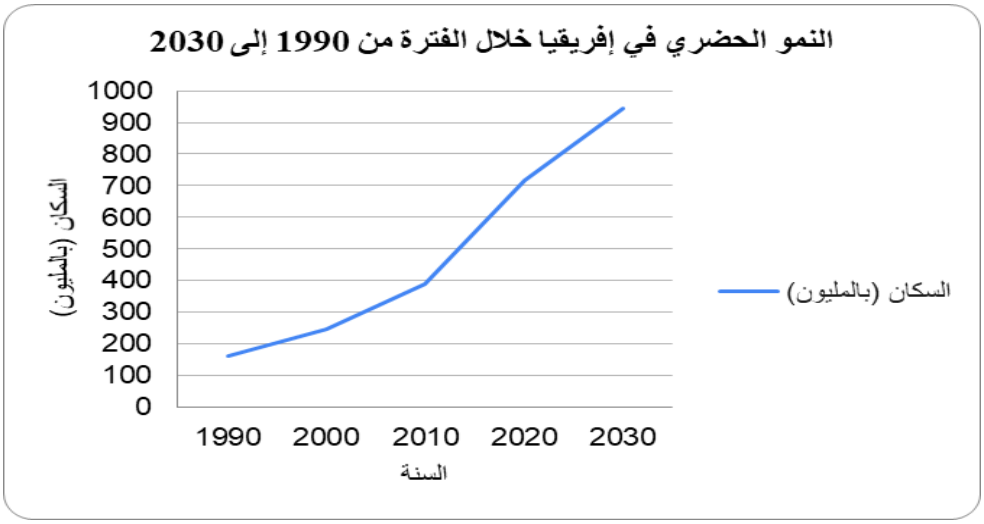

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من قاعدة بيانات Africapolis عام 2023

يُبرز هذا التحضر السريع الحاجة إلى سياسات واستثمارات ذات أهداف محددة في البنية التحتية والإسكان والخدمات الاجتماعية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة وفقًا لهذا التسارع في التحضر. ونظرًا لعدم تجانس التحضر في إفريقيا، ستواجه المناطق المختلفة تحديات وفرصًا مُختلفة بناءً على سياقاتها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية. ويتعين معالجة التفاوتات بين المناطق في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات لضمان التنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة.

1.2. هيكل التجارة وأداؤها في إفريقيا

تلعب التجارة دورًا محوريًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية، لا سيما في الدول النامية، من خلال تعزيز التصنيع وخلق فرص العمل والتكامل الإقليمي. بين عامي 1990 و2024، شهدت حصة الصادرات العالمية من الدول النامية زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 16% إلى 41% (UNCTAD, 2025). وكان هذا التوسع في التجارة أحد العوامل الرئيسية وراء الحد من الفقر خلال هذه الفترة. ورغم أن فوائد التجارة لم تُوزّع بالتساوي على جميع الدول، إلا أن تأثيرها الإجمالي كان تحويليًا، فقد عززت زيادة الوصول إلى الأسواق الدولية التوسع الاقتصادي، وجذبت الاستثمارات، وحسّنت مستويات المعيشة، مما ساهم في انتشال أكثر من مليار شخص من براثن الفقر في العقود الأخيرة (World Bank, 2023).

وعلى الرغم من هذا التأثير، إلا أن إفريقيا لا تزال لاعباً هامشياً في التجارة العالمية، حيث تظل حصتها من الصادرات والواردات العالمية أقل من 3٪ في عام 2023 (UNCTAD, 2024). ويسلط هذا الحجم التجاري المحدود الضوء على ضعف القارة الاقتصادي واعتمادها على المناطق الأكثر هيمنة، مما يجعلها عرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية. ويكمن أحد العوامل الرئيسية وراء هذا التهميش في تكوين الصادرات الإفريقية، التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على المواد الخام - مثل النفط والغاز والمعادن والمنتجات الزراعية الأولية - بدلاً من السلع المتنوعة ذات القيمة المضافة. ولا يقتصر هذا الاعتماد على تقييد أرباح التصدير فحسب، بل يعرض الاقتصادات أيضًا لتقلب أسعار السلع العالمية. ونتيجة لذلك، تظلّ إفريقيا في الغالب في مواقع أولية ضمن سلاسل القيمة العالمية ، حيث تصدر المواد الخام غير المصنعة بينما تستورد السلع المصنعة ذات القيمة الأعلى. ويحول هذا الخلل دون تمكّن القارة من الانتقال إلى

مراحل المعالجة والتصنيع والأنشطة الموجهة نحو الخدمات ، التي تُولّد غالبية القيمة وفرص العمل، مما يجعل إفريقيا تحصل على حصة ضئيلة فقط من الثروة الناتجة عبر سلاسل التوريد الدولية (Economic Development in Africa Report, 2023).

لقد برزت هذه نقاط الضعف الهيكلية بشكل أكبر خلال الأزمات العالمية الأخيرة. فقد أدت جائحة فيروس كورونا 19 والحرب في أوكرانيا إلى تعطيل سلاسل التوريد الدولية، وأدت إلى ارتفاعات حادة في أسعار الغذاء والأسمدة والطاقة. وبالنسبة للاقتصادات الإفريقية، التي تعتمد بالفعل على صادرات السلع الأساسية وواردتها، فقد فاقمت هذه الصدمات نقاط الضعف القائمة؛ فقد تعرض الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي لضغوط شديدة، وواجهت الأسر ارتفاعًا في تكاليف المعيشة، وواجهت الحكومات ضغوطًا مالية. وعلى الرغم من أن الأسعار بدأت في الانخفاض، إلا أنها لا تزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، مما يؤكد كيف أن دور إفريقيا المحدود في التجارة العالمية واعتمادها على الأسواق الخارجية لا يزالان يُقيّدان القدرة على الصمود والنمو المستدام (Economic Development in Africa report, 2024).

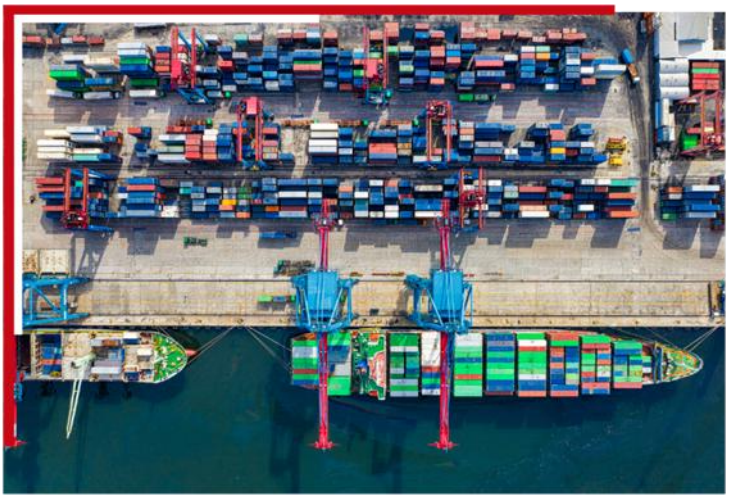

تنعكس هذه الديناميكيات أيضًا في أداء التجارة الإفريقية خلال العقد الماضي. وكما هو موضح في الشكل (5)، شهد إجمالي صادرات وواردات الدول الإفريقية بين عامي 2010 و2022 تقلبات ملحوظة. وشهدت الصادرات اتجاهًا تصاعديًا عامًا، حيث ارتفعت من 396.066 مليون دولار أمريكي في عام 2010 إلى 702.3 مليون دولار أمريكي في عام 2022، على الرغم من انخفاضها الحاد في عامي 2015 و2016، حيث انخفضت إلى 429.049 مليون دولار أمريكي و382.316 مليون دولار أمريكي على التوالي. ومع ذلك، ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ في عامي 2021 و2022، لتصل إلى أعلى مستوياتها، وهو ما قد يُعزى إلى التعافي الاقتصادي بعد الجائحة وزيادة الطلب العالمي على السلع الإفريقية. من ناحية أخرى، اتبعت الواردات اتجاهاً مماثلاً، لكنها ظلت أعلى باستمرار من الصادرات من عام 2013 إلى عام 2022. وبلغت 660,123 مليون دولار أمريكي في عام 2013، وارتفعت إلى 708,742 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ويعكس العجز التجاري المستمر، الملحوظ بشكل خاص بين عامي 2013 و2020، الاعتماد على السلع والخدمات الأجنبية، مما قد يشير إلى تحديات هيكلية في الإنتاج الصناعي والاكتفاء الذاتي.

الشكل (5): إجمالي الصادرات والواردات الإفريقية (2010-2022)

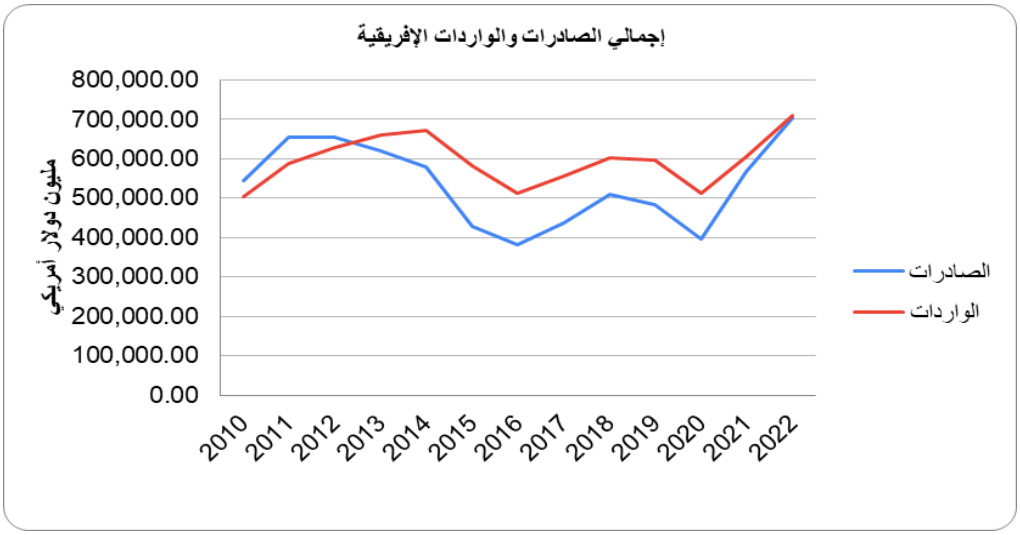

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات منUNCTAD عام 2022

1.2.1. مشهد التصدير في إفريقيا

على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية في إفريقيا ونمو اقتصاداتها، إلا أن التجارة البينية الإفريقية لا تزال أقل بكثير مقارنةً بالمناطق الأخرى. وهذا يُبرز اعتماد الدول الإفريقية المستمر على الأسواق الخارجية بدلاً من تعزيز التجارة فيما بينها.

عند دراسة وجهات التصدير، يساعد تحليل اتجاه التجارة في تحديد الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد وتقييم تجارة البضائع. يوفر هذا نظرة ثاقبة حول الوجهات النهائية للصادرات والمصادر الأساسية للواردات، مما يوفر فهمًا أوضح لتدفقات التجارة في إفريقيا. وكما هو موضح في الشكلين (6.أ) و(6.ب)، فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر وجهة تصديرية لإفريقيا، حيث يمثل 26٪ من إجمالي صادرات القارة من حيث القيمة، يليه التجارة البينية الإفريقية بنسبة 18٪ والصين بنسبة 15٪ بين عامي 2018 و2020. وبناءً على هذه البيانات، فقد تداولت الدول الإفريقية تاريخيًا مع أوروبا، وخاصة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أكثر من أي منطقة أخرى. وتتعزز هذه العلاقة القوية بينهما من خلال سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية[1]. وقد تم إنشاء خمس اتفاقيات شراكة اقتصادية (EPAs) مع 14 دولة إفريقية جنوب الصحراء الكبرى، إلى جانب أربع اتفاقيات شراكة (AAs). ونتيجةً لذلك، تُتيح هذه الأطر والاتفاقيات لأكثر من 90% من الصادرات الإفريقية إمكانية الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاةً من الرسوم الجمركية (European Commission, 2020). إضافةً إلى ذلك، سهّل النمو الاقتصادي السريع للاقتصادات الناشئة، وخاصةً آسيا بقيادة الصين، التنوع الجغرافي للشركاء التجاريين للدول الإفريقية، مما مكّنهم من توسيع شبكاتهم التجارية (Afreximbank, 2022). في الوقت ذاته ، تُمثّل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أصغر وجهات التصدير، بنسبة 5% و3% على التوالي. بينما تُوجّه نسبة 33% المتبقية إلى أسواق عالمية أخرى.

[1] اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هي اتفاقيات تجارية وتنموية تعمل على خلق مناطق للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و79 دولة في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

الشكل (6.أ) صادرات إفريقيا حسب الوجهة (2010-2022)

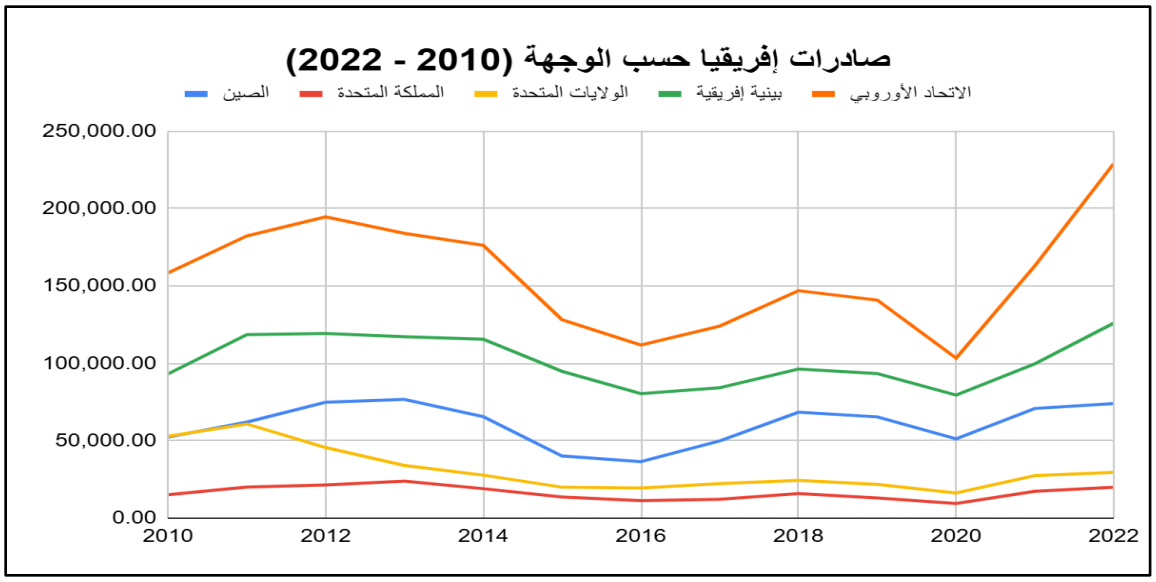

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من صندوق النقد الدولي عام 2022

الشكل (6.ب) حصة صادرات إفريقيا في المتوسط (2018-2020)

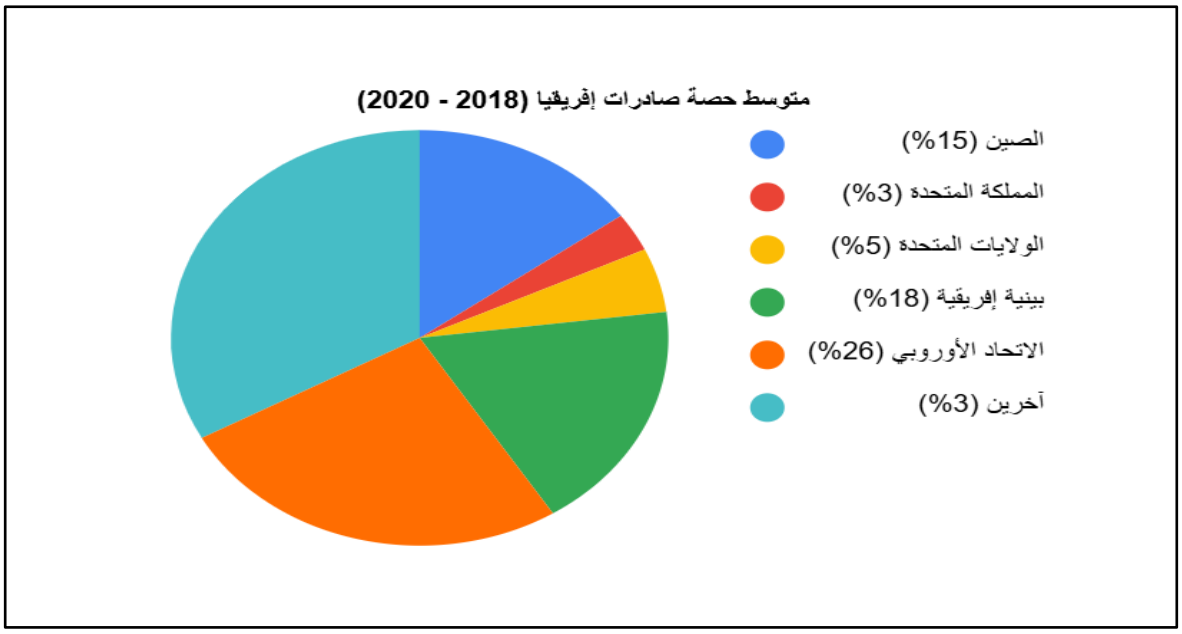

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من صندوق النقد الدولي (2022)

في سياق تجارة البضائع، لا تزال السلع الأولية[2] تهيمن على تكوين صادرات إفريقيا، مما يعكس اعتماد القارة على صادرات المواد الخام. شكلت السلع الأولية 76٪ من إجمالي صادرات إفريقيا من البضائع في عام 2023. يوضح الشكل (7.أ) أن الوقود يمثل 36.6٪ من هذه الصادرات، في حين ساهمت الخامات والمعادن والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي بشكل كبير أيضًا بينما شكل قطاع التصنيع 23.9٪. من ناحية أخرى، في عام 2023، أظهر مشهد صادرات الخدمات في إفريقيا هيكلًا متنوعًا، حيث شكلت خدمات السفر والنقل الحصص الأكبر، بينما ساهمت الفئات الأخرى بأجزاء أصغر في إجمالي الصادرات، كما هو موضح في الشكل (7.ب)، حيث شكل قطاعي السفر والنقل معًا أكثر من 60٪ من إجمالي الصادرات. يشير هذا النمط إلى أن إفريقيا تصدر في الغالب خدمات تتطلب مهارات منخفضة، بينما تفشل الخدمات التي تتطلب مهارات عالية، مثل خدمات الأعمال، حتى الآن في اللحاق بالمتوسط العالمي. وربما يعود ذلك إلى نقص بناء القدرات لرأس المال البشري والبنية الأساسية المناسبة.

الشكل (7.أ) تركيبة صادرات السلع الإفريقية حسب الفئة (2023)

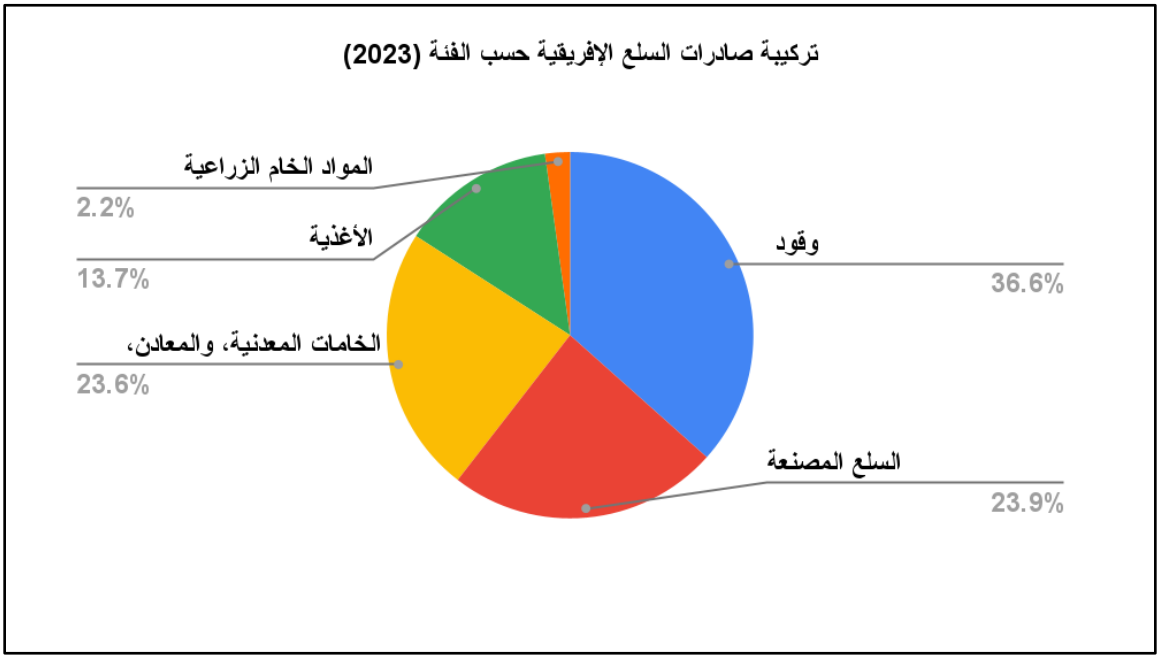

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات منUNCTAD

[2] تشمل السلع الأولية جميع صادرات البضائع باستثناء المنتجات المصنعة.

الشكل (7.ب) تركيبة صادرات الخدمات الإفريقية حسب الفئة (2023)

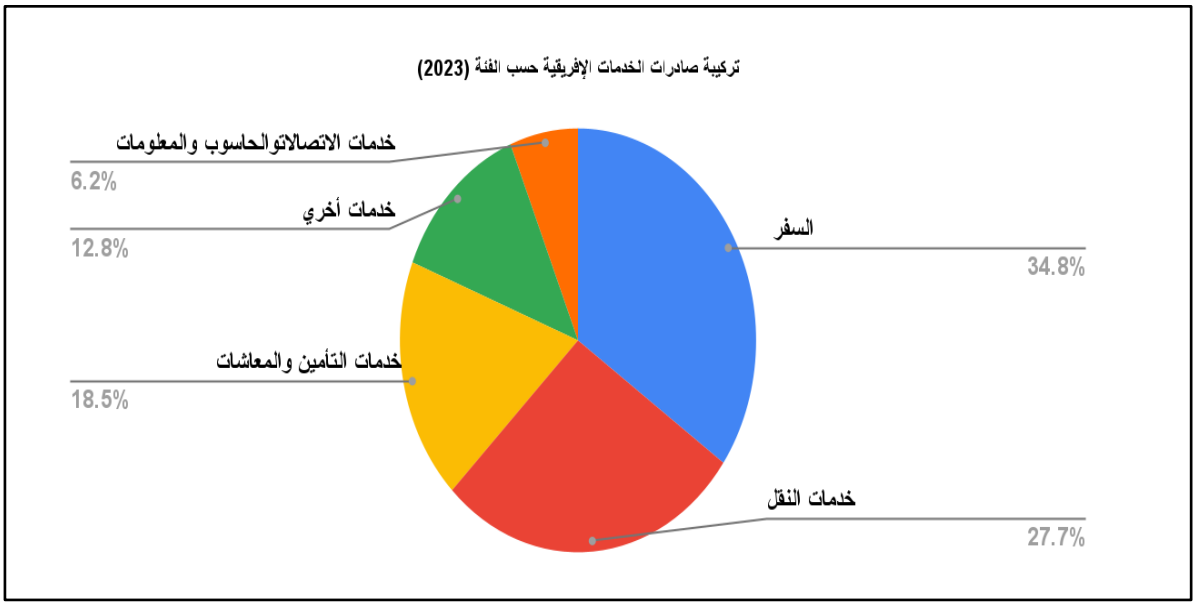

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات منUNCTAD

1.2.2. مشهد الاستيراد في إفريقيا

استنادًا إلى البيانات المعروضة في الشكل (5)، تعتمد الدول الإفريقية على الواردات أكثر من الصادرات، وخاصة على المنتجات الغذائية والصناعية. ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تستورد إفريقيا ما يقرب من 50 مليار دولار من الغذاء سنويًا من خارج القارة. يمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى 110 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2025 إذا لم تحدث تدخلات كبيرة. ويشكل هذا الاعتماد المتزايد على مصادر الغذاء الخارجية مصدر قلق بالغ، لا سيما بالنسبة لقارة تمتلك الموارد والإمكانات ليس فقط لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن أيضًا للعب دور كبير في إمدادات الغذاء العالمية. وعلى الرغم من إمكاناتها الزراعية الهائلة، لا تزال إفريقيا تعتمد بشكل كبير على واردات الغذاء، مما يؤكد التحديات الهيكلية عميقة الجذور التي تعيق الإنتاج المحلي والمعالجة والتوزيع. يمتد اعتماد إفريقيا على الواردات إلى المنتجات الصناعية، حيث تمثل السلع المصنعة ما يقرب من 60٪ من إجمالي الواردات (Institute for Security Studies, 2024). وبالتالي، فإن الآلات هي الفئة الأكثر استيرادًا، حيث تعمل كمكون أساسي لمختلف القطاعات. علاوةً على ذلك، تلعب المنتجات الهندسية والمواد الخام اللازمة للتصنيع دورًا هامًا في تركيبة واردات القارة، مما يُبرز أيضًا اعتماد إفريقيا على مدخلات الإنتاج الأجنبية. هذا الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية للسلع الغذائية والصناعية الأساسية يُبرز الحاجة المُلحة إلى سياسات تُعزز الإنتاج المحلي، وتُعزز سلاسل التوريد، وتُعزز التكامل التجاري الإقليمي.

تعكس أنماط التجارة في إفريقيا اعتمادًا مستمرًا على شركاء دوليين رئيسيين في الواردات. ويظل الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للواردات في القارة، حيث يمثل 26% من إجمالي التجارة، كما هو موضح في الشكلين (8.أ) و(8.ب). تليها الصين كثاني أكبر مورد، بنسبة 16%، بينما تمثل التجارة البينية الإفريقية 15% من إجمالي الواردات في المتوسط بين عامي 2018 و2020. وفي الوقت نفسه، تمثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة 5% و2% من واردات إفريقيا على التوالي، بينما تأتي نسبة 36% المتبقية من أسواق عالمية مختلفة.

الشكل (8.أ) أصل واردات إفريقيا (2010-2022)

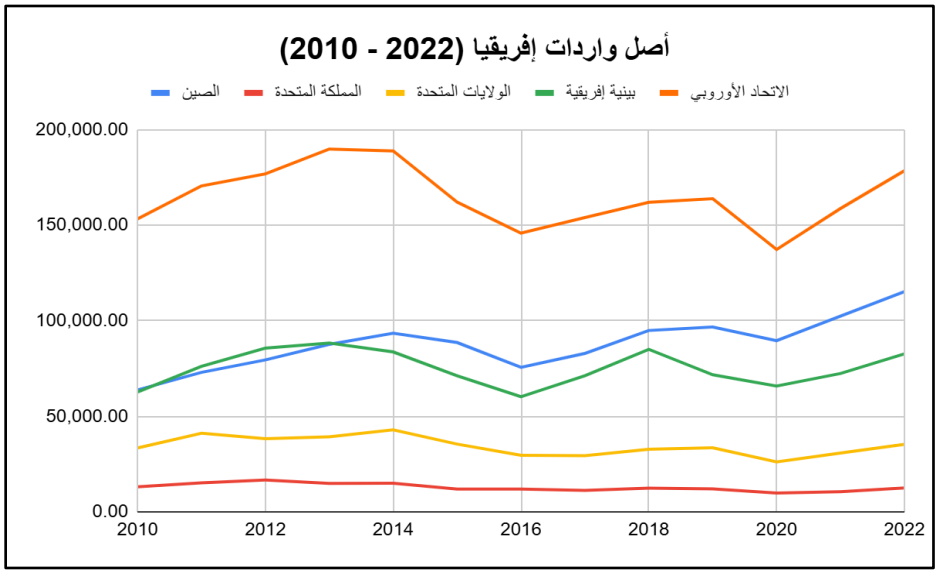

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من صندوق النقد الدولي (2022)

الشكل (8.ب) حصة واردات إفريقيا في المتوسط (2018-2020)

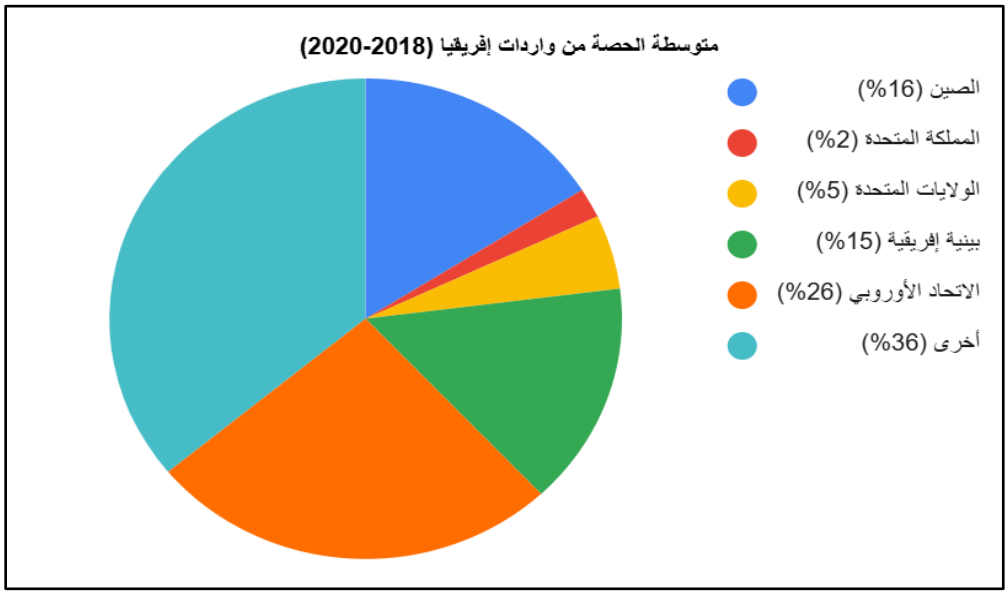

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من صندوق النقد الدولي (2022)

2. اتفاقيات التجارة الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا

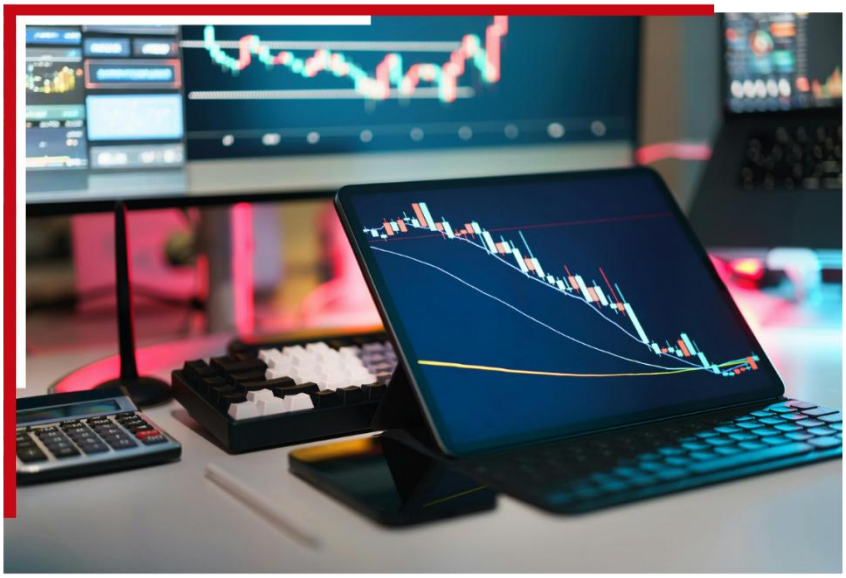

وفقًا للبنك الدولي، تُعدّ اتفاقيات التجارة الإقليمية معاهدةً بين حكومتين أو أكثر تُحدد قواعد التجارة بين الأطراف الموقعة عليها. وباعتبارها شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي، تُعدّ اتفاقيات التجارة الإقليمية محركاتٍ أساسية للتنمية، إذ تُسهّل توسيع التجارة، وتُقلّل الحواجز، وتُجذب الاستثمارات، وتُعزّز التعاون. ومن خلال توفير إطارٍ مُنظّم لتحرير التجارة، والتنسيق الاقتصادي، ومواءمة السياسات، تُسهم اتفاقيات التجارة الإقليمية في النمو المستدام والاستقرار الإقليمي.

منذ استقلالها، سعت معظم الدول الإفريقية بنشاط إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي لتعزيز التجارة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وتعزيز التجارة البينية. ونتيجةً لذلك، تضم إفريقيا حوالي 30 اتفاقية تجارة إقليمية، حيث ينتمي كل بلد منها إلى أربع اتفاقيات تجارية على الأقل، وفقًا للبنك الدولي. ويندرج العديد من هذه الاتفاقيات ضمن مجموعات اقتصادية إقليمية تُمثل أطرًا مؤسسية لا تُدير الاتفاقيات التجارية فحسب، بل تسعى أيضًا إلى تحقيق أهداف أوسع نطاقًا، مثل التعاون السياسي، وتطوير البنية التحتية، والاستقرار الإقليمي.

تتفاوت هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية في عمق تكاملها، بدءًا من مناطق التجارة الحرة وصولًا إلى الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة والاتحادات النقدية. ومن بين التكتلات الإقليمية الرئيسية: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) التي تأسست عام ١٩٧٥؛ ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC) التي تأسست عام ١٩٩٢؛ والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا أو الكوميسا (COMESA) التي تأسست عام ١٩٩٤؛ ومجموعة شرق إفريقيا (EAC) التي أُعيد تأسيسها عام ٢٠٠٠ بعد حلها عام ١٩٧٧؛ والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) التي تأسست في ١٨ أكتوبر ١٩٨٣؛ واتحاد المغرب العربي (AMU) الذي أُنشئ في يونيو ١٩٨٨؛ والهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) التي تأسست عام ١٩٨٦؛ وتجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد CEN-SAD) الذي أُنشئ عام ١٩٩٨.

نظريًا، صُممت اتفاقيات التجارة الإقليمية -تحت مظلة هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية- لتحفيز التجارة البينية الإقليمية من خلال تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة التجارة عبر الحدود. على سبيل المثال، أُنشئت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) بهدف رئيسي يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي بين دولها الأعضاء من خلال التكامل الاقتصادي الكامل. وتسعى مجموعة شرق إفريقيا (EAC) إلى إنشاء اتحاد جمركي، واتحاد نقدي، وفي نهاية المطاف إلى اتحاد سياسي لدول شرق إفريقيا، مدعومة بمؤسسات وبروتوكولات مثل السوق المشتركة وبروتوكولات الاتحاد الجمركي. وبالمثل، تركز الكوميسا (COMESA) على تشجيع تنمية القطاع الخاص والنمو المستدام من خلال التعاون الإقليمي، حيث نجحت في إطلاق

منطقة تجارة حرة بين خمس عشرة دولة من دولها الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يهدف تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) إلى تعزيز التجارة الخارجية، وتعزيز التواصل بين الدول الأعضاء، وإزالة العوائق التي تحول دون تكامل السوق.

في عام ٢٠١٦، قدم تحليلٌ مقارنٌ لمستويات التجارة البينية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية نظرةً ثاقبةً على حجم النشاط التجاري داخل كل مجموعة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الأساسية مثل حجم العضوية، والقدرة الاقتصادية، ومدى الانفتاح التجاري. سجّلت مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC) أعلى حجم تجارة بينية إقليمية بقيمة ٣٤.٧ مليار دولار أمريكي. تلتها تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) بقيمة ١٨.٧ مليار دولار أمريكي، ثم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) بقيمة ١١.٤ مليار دولار أمريكي، ثم الكوميسا (COMESA) بقيمة ١٠.٧ مليار دولار أمريكي، ثم اتحاد المغرب العربي (AMU) بقيمة ٤.٢ مليار دولار أمريكي، ثم مجموعة شرق إفريقيا (EAC) بقيمة ٣.١ مليار دولار أمريكي، ثم الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) بقيمة ٢.٥ مليار دولار أمريكي، ثم المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) بقيمة ٠.٨ مليار دولار أمريكي (UNCTAD, 2018).

يوضح الشكل (9) حصة التجارة بين دول المجموعة الاقتصادية الإقليمية من إجمالي تجارة كل مجموعة عام 2016. يُبرز هذا المقياس مستوى التكامل داخل كل مجموعة اقتصادية، مُبينًا نسبة تجارة كل تكتل داخليًا مقارنةً بالتجارة مع الشركاء الخارجيين. سجّلت مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي أعلى مستوى من التكامل التجاري بنسبة 84.9%، تليها الكوميسا (59.5%)، وتجمع دول الساحل والصحراء (58.4%)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (56.7%)، واتحاد المغرب العربي (51.8%)، والهيئة الحكومية للتنمية (49%)، ومجموعة شرق إفريقيا (48.3%)، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (17.7%).

الشكل (9) حصة التجارة البينية الإقليمية من إجمالي تجارة إفريقيا حسب كل مجموعة اقتصادية إقليمية (2016)

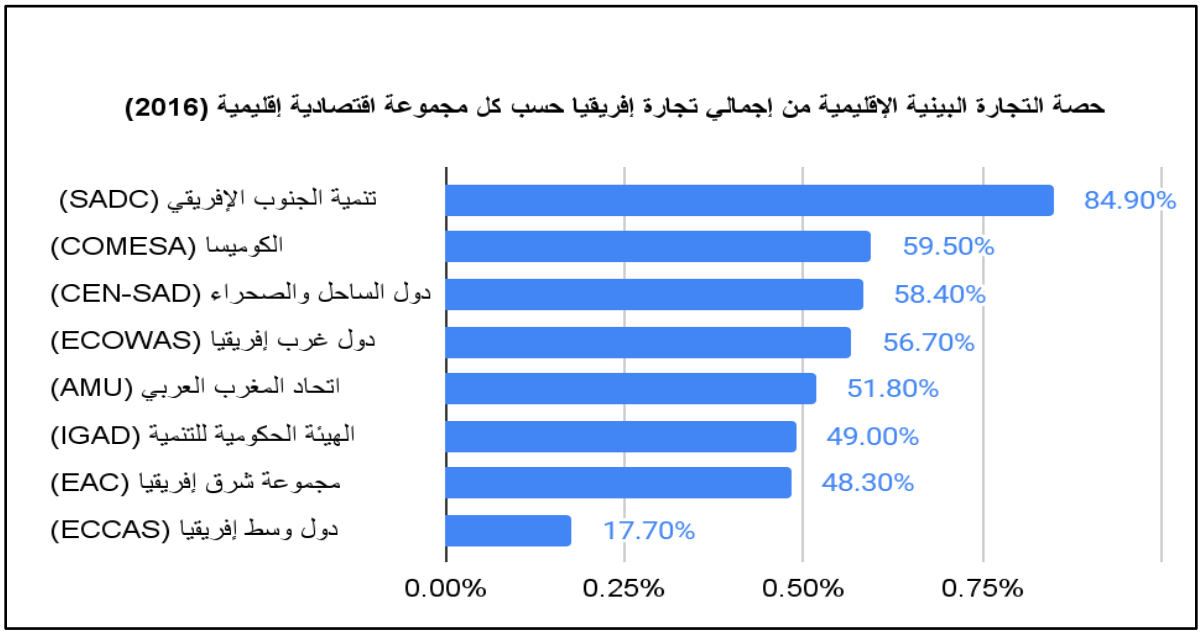

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات منUNCTAD

على الرغم من انتشار اتفاقيات التجارة الإقليمية في جميع أنحاء إفريقيا، لم ينجح سوى عدد محدود من المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق أهدافها التجارية البينية، بل إن عددًا أقل منها أحرز تقدمًا ملموسًا نحو مواءمة قوانين العمل وتسهيل حرية تنقل العمالة. وكما أُشير إليه في الجزء السابق، فإن الدول الإفريقية تُجري باستمرار معاملات تجارية أكبر مع شركائها الخارجيين، وخاصة الاتحاد الأوروبي، مقارنةً بمعاملاتها التجارية فيما بينها. ويُبرز هذا التفاوت الفجوة بين الفوائد المتوقعة من اتفاقيات التجارة الإقليمية وديناميكيات التجارة الحالية في القارة.

هناك عدة أسباب لانخفاض كفاءة اتفاقيات التجارة الإقليمية في إفريقيا. أولاً، إن العضويات المتعددة التي تتمتع بها العديد من البلدان عبر تكتلات تجارية إقليمية مختلفة تعقد البيئة التجارية وتؤخر تنفيذ جهود التكامل. يتضح هذا التعقيد خاصة عندما تنتقل البضائع عبر مناطق تحكمها اتفاقيات مختلفة، ولكل منها مجموعة تعريفات خاصة بها، مما يعيق في النهاية تدفقات التجارة داخل إفريقيا. هذه العضويات المتداخلة شائعة بشكل خاص في شرق وجنوب إفريقيا. يشار إلى هذه الظاهرة باسم "*تأثير وعاء السباجيتي*" أو "*Spaghetti Bowl Effect*" وهو مصطلح صاغه الاقتصادي جاجديش باجواتي (1991)، الذي شبهها بوعاء من خيوط السباجيتي المتشابكة. يعكس هذا المصطلح الارتباك وعدم الكفاءة الذين ينشآن عندما تنتمي البلدان إلى اتفاقيات تجارية متعددة. في مثل هذه الحالات، تكافح البلدان للاستفادة الكاملة من أي اتفاقية واحدة.

ثانيًا، يؤدي هذا التداخل إلى ظهور "*تأثير التسوق بين الأنظمة*" أو "*Regime Shopping Effect*"، حيث تعتمد البلدان بشكل انتقائي مجموعة القواعد أو الاتفاقيات الأكثر فائدة عندما تنتمي إلى أنظمة إقليمية أو دولية متعددة. قد يُقوّض هذا الالتزام الانتقائي هدف تحقيق تحرير تجاري شامل ومتسق. لذا، فإن توحيد النظام التجاري عبر القارة يُعزز تدفق السلع والخدمات داخل حدودها.

يوضح الجدول (1) في الملحق الأول اتجاه تداخل العضويات بين الدول الإفريقية عبر مختلف الاتفاقيات الإقليمية. على سبيل المثال، تشارك دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكينيا في أكثر من أربع كتل إقليمية مختلفة. يمكن أن يُقوّض هذا التداخل في الالتزامات كفاءة وتماسك جهود التكامل الإقليمي.

3. اتفاقيــة التجـــــارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA)

3.1. نظرة عامة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية

استجابةً للقيود التي تفرضها ترتيبات التجارة المجزأة والمتداخلة عبر القارة، أُنشئت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية كخطوة جريئة نحو توحيد أسواق إفريقيا وتعزيز التكامل الاقتصادي. ويرتكز جوهر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على استراتيجية تُركز على الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، مما يُسهّل حرية حركة السلع والخدمات عبر الحدود. ولتحقيق ذلك، تستند الاتفاقية إلى إطار مؤسسي وقانوني شامل يتضمن بروتوكولات وأدوات تشغيلية وآليات تعريفة جمركية واضحة المعالم. وقد صُممت هذه الآليات لضمان العدالة والشفافية والاتساق في التنفيذ بين جميع الدول الأطراف، مع توفير أساس متين لبناء سوق قارية متكاملة.

إن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ليست مبادرة معزولة؛ بل هي متأصلة بعمق في أجندة التكامل الأوسع لإفريقيا. فهي تكمل جهود المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتتماشى مع أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 "*إفريقيا التي نريد*"، التي تطرح تصورًا لقارة مزدهرة تعتمد على نفسها. وبهذه الطريقة، تعمل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على توحيد الإنجازات الإقليمية السابقة وكأداة استشرافية لتسريع التحول القاري. ومنذ توقيعها في عام 2018 ودخولها حيز النفاذ في عام 2019، اكتسبت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية زخمًا سريعًا، حيث وقعت 54 دولة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي على الاتفاقية، مما أدى إلى إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة. بدأت التجارة رسميًا في يناير 2021، وتغطي سوقًا مجمعة تضم 1.3 مليار شخص وناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي 3.4 تريليون دولار أمريكي (World Bank, 2022).

تاريخيًا، كانت التجارة بين البلدان الإفريقية مقيّدة بتعريفات عالية وأطر تنظيمية مجزأة وإجراءات جمركية غير فعالة وبنية تحتية غير كافية واختناقات لوجستية. ونتيجة لذلك، تسعى اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى معالجة هذه العقبات من خلال تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعزيز تطوير البنية التحتية، وتسهيل الاستثمار، وتعزيز التواصل الإقليمي. يتمثل هدفها الشامل في إنشاء سوق واحدة للسلع والخدمات، مدعومة بحرية حركة الأشخاص ورأس المال. من خلال تعميق التكامل الاقتصادي عبر القارة، تهدف الاتفاقية إلى تسريع التجارة بين البلدان الإفريقية من خلال تحرير السوق، وتعزيز المنافسة من خلال اقتصاديات الحجم[3]، وتحسين تنقل العمالة ورأس المال (PWC، 2022). في حين أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تقدم فرصًا لجميع القطاعات، فإن تأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة له أهمية خاصة. وباعتبارها العمود الفقري للعديد من الاقتصادات الإفريقية، فإن

[3] وفقا لصندوق النقد الدولي، فإن اقتصاديات الحجم تمثل انخفاض التكاليف بالنسبة للأعمال التجارية، والذي يحدث عندما تزيد الشركة من حجم إنتاج سلعها وتصبح أكثر كفاءة، مما يعني أنه مع زيادة حجم الشركات، يمكنها خفض تكاليف إنتاجها.

الشركات الصغيرة والمتوسطة ستستفيد من توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وانخفاض تكاليف التجارة، وفرص الاستثمار الجديدة.

في سياق التنمية، تُظهر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بوادر تأثير مبكرة، مع إمكانات تحويلية للمسار الاقتصادي والاجتماعي طويل الأجل لإفريقيا. انتعشت التجارة البينية الإفريقية بقوة في عام 2024، لتصل إلى 220.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 12.4% عن عام 2023، وفقًا لتقرير التجارة الإفريقية لعام 2025 الصادر عن البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير. يؤكد هذا الانتعاش الثقة المتزايدة في نموذج التكامل الإفريقي في ظل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، ويشير إلى بداية تحول نحو تجارة إقليمية أعمق. وبالنظر إلى المستقبل، إذا تم تنفيذها بالكامل، يمكن للاتفاقية أن توسع اقتصاد إفريقيا إلى ما يقدر بنحو 29 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2050، مما قد ينتشل 30 مليون شخص من براثن الفقر المدقع، ويزيد دخل ما يقرب من 68 مليون شخص آخرين يعيشون على أقل من 5.50 دولار أمريكي في اليوم. من المتوقع أيضًا أن تخلق الاتفاقية ما يقرب من 14 مليون وظيفة جديدة، مع ارتفاع أجور العمال المهرة بنسبة 9.8% و10.3% للعمال غير المهرة (UNECA, 2020). بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تستفيد المساواة بين الجنسين أيضًا، حيث من المتوقع أن ترتفع أجور النساء بنسبة 10.5%، متجاوزةً بذلك قليلاً الزيادة المتوقعة للرجال والبالغة 9.9%. ومن المتوقع أن تنمو التجارة البينية الإفريقية بنسبة 52.3% من خلال إزالة الحواجز التجارية (World Bank, 2020)، في حين يمكن أن يزيد الدخل الإجمالي للقارة بمقدار 450 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2035، إلى جانب مكاسب عالمية إضافية قدرها 76 مليار دولار أمريكي. وتضع هذه النتائج اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية كمحرك قوي للنمو الشامل والتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة طويلة الأجل في جميع أنحاء إفريقيا.

مع ذلك، بينما يُتيح تحرير الرسوم الجمركية فرصًا كبيرة لتعزيز التجارة البينية الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات، فإنه يُشكل أيضًا تحديات محتملة، لا سيما للصناعات المحلية والمستهلكين والعمال في الاقتصادات الأقل تنافسية. لطالما شكّلت الرسوم الجمركية أدوات سياسية مهمة لحماية القطاعات الناشئة، وتوليد الإيرادات المالية، وحماية الفئات السكانية الهشة من صدمات السوق. لذلك، فإن الإلغاء غير المشروط للرسوم الجمركية في غياب تدابير الحماية المناسبة قد يجعل بعض الاقتصادات عرضة للاضطرابات الاقتصادية، وفقدان الوظائف، وعدم الاستقرار الاجتماعي على نطاق أوسع.

اعترافًا بهذه التحديات، يتبنى إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية نهجًا تدريجيًا ومرنًا لتحرير التعريفات الجمركية. وبموجب آليات التعريفات الجمركية في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، يُطلب من كل دولة أو اتحاد جمركي (مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)،

والاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا(SACU)، ومجموعة شرق إفريقيا) تقديم جدول للتنازلات الجمركية مُقسمًا إلى ثلاث فئات:

- **الفئة أ (المنتجات غير الحساسة):** يجب تحرير ما لا يقل عن 90% من خطوط التعريفات الجمركية وتفكيكها في غضون خمس سنوات بالنسبة للدول غير تلك الأقل نمواً وفي غضون عشر سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً.

- **الفئة ب (المنتجات الحساسة):** يجوز تحرير ما يصل إلى 7% من خطوط التعريفات الجمركية على مدى فترة أطول، عشر سنوات بالنسبة للدول غير تلك الأقل نمواً و13 سنة بالنسبة للدول الأقل نمواً، مما يتيح للدول المزيد من الوقت لإعداد القطاعات الرئيسية للمنافسة.

- **الفئة ج (قائمة الاستبعاد):** لا يجوز استبعاد أكثر من 3% من المنتجات بالكامل من التحرير، بشرط ألا تتجاوز هذه المنتجات 10% من إجمالي قيمة الواردات من الدول الأطراف الأخرى في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

يُمكّن هذا الهيكل الدول من حماية صناعاتها المحلية مع الانفتاح تدريجيًا على التجارة الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، يُسمح للحكومات باختيار المنتجات المدرجة في قائمة المنتجات الحساسة والمستثناة بناءً على معايير وطنية رئيسية، مثل الأمن الغذائي، والأمن القومي، والتصنيع، ومشكلات سبل العيش، والاعتماد المالي على الرسوم الجمركية.

إلى جانب السلع، تُولي اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية اهتمامًا بالغًا لتحرير تجارة الخدمات، التي لطالما قُيّدت بحواجز غير جمركية، مثل عدم اتساق الأطر التنظيمية، وقيود تنقل العمالة، وغياب الاعتراف المتبادل بالمؤهلات، والقيود المفروضة على عمليات الشركات الأجنبية. ولا تقتصر هذه الحواجز على رفع تكلفة تقديم الخدمات فحسب، بل تعيق أيضًا الابتكار وتطوير سلسلة القيمة الإقليمية.

لمواجهة هذه التحديات، يُرسي بروتوكول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بشأن تجارة الخدمات، المُعتمد عام ٢٠١٩، إطارًا للتحرير التدريجي لقطاعات الخدمات في جميع الدول الأعضاء. ويُحدد البروتوكول أربعة أنماط لتوريد الخدمات، بما يتماشى مع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أو جاتس (GATS) لمنظمة التجارة العالمية:

- **التجارة عبر الحدود (الوضع الأول)**: تقديم خدمة من أراضي دولة عضوة إلى دولة أخرى دون الحاجة إلى انتقال الأشخاص.
- **الاستهلاك في الخارج (الوضع الثاني)**: حيث يسافر المستهلك إلى بلد آخر لتلقي الخدمة.
- **الحضور التجاري (الوضع الثالث)**: يقوم مزود الخدمة بإنشاء مؤسسة تجارية (على سبيل المثال، فرع أو شركة تابعة) في دولة عضوة أخرى.

- **حضور الأشخاص الطبيعيين (الوضع الرابع)**: يسافر الأفراد مؤقتًا إلى دولة عضوة أخرى لتقديم الخدمات بشكل مباشر (على سبيل المثال، الأطباء أو المعلمون).

علاوةً على ذلك، تستهدف اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في البداية خمسة قطاعات ذات أولوية للتحرير: خدمات الأعمال، والاتصالات، والخدمات المالية، والنقل، والسياحة، مع خطط لتوسيع نطاق التغطية لتشمل قطاعات إضافية تدريجيًا. والهدف هو تحسين الوصول إلى الأسواق، والحد من التشرذم التنظيمي، وتعزيز التعاون التنظيمي بين الدول الأعضاء، مما يُرسي الأساس لسوق خدمات إفريقية أكثر تكاملًا وتنافسية.

ومن خلال تسهيل التجارة في السلع والخدمات، توفر هذه الاتفاقية مسارًا مزدوجًا نحو تكامل أعمق، مما يتيح للدول الإفريقية تنويع اقتصاداتها، وتعزيز سلاسل التوريد، وتسريع التنمية الشاملة والمستدامة.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن نذكر أن التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية من المتوقع أن يعزز بشكل كبير أداء التجارة في إفريقيا، مع زيادات ملحوظة في كل من الواردات والصادرات عبر المناطق. وفقًا للتوقعات (انظر الشكل 10)، يمكن أن يصل إجمالي واردات إفريقيا بموجب سيناريو اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى حوالي 2.4 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2043، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 19.5٪ مقارنة بسيناريو المسار الحالي في عام 2023. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن ينمو إجمالي الصادرات إلى حوالي 2.2 تريليون دولار أمريكي، مما يعكس ارتفاعًا بنسبة 27.7٪ خلال نفس الفترة.

على الرغم من أنه من المتوقع أن تستمر القارة في تسجيل عجز تجاري بحلول عام ٢٠٤٣، إلا أن هذا العجز سيتقلص بشكل ملحوظ في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. ويشير هذا التوجه إلى توجه نحو بيئة تجارية أكثر توازناً واستدامة.

الشكل (10) التجارة في المسار الحالي وسيناريو اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (2023-2043)

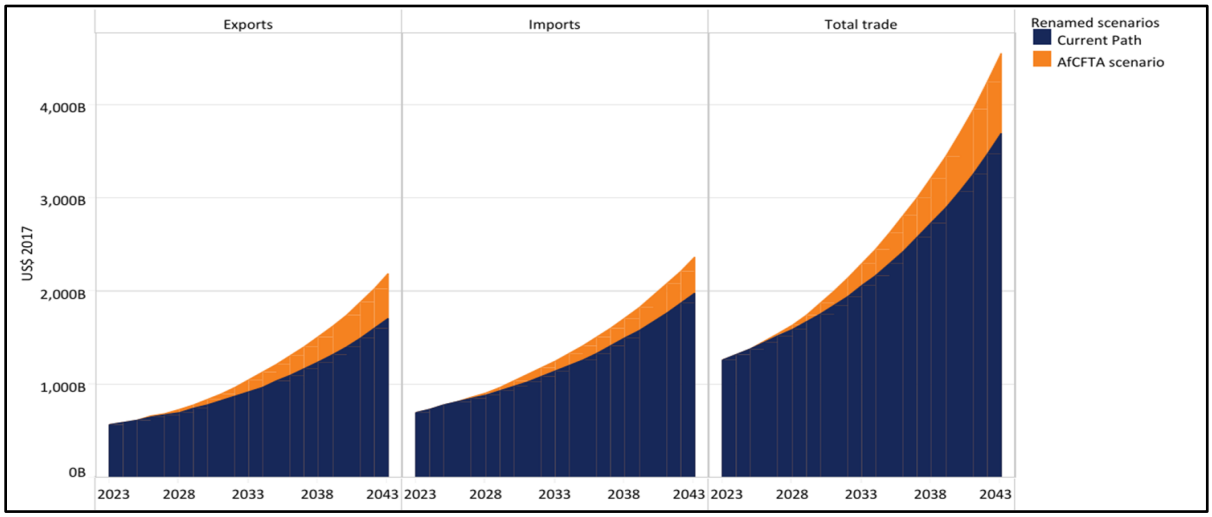

المصدر: تم تطويره بواسطة ISS Africa باستخدام توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي (2023)

3.2. مقارنة بين اتفاقيات التجارة الإقليمية واتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية

وفي إطار إجراء تحليل مقارن شامل، يدرس هذا القسم تسع اتفاقيات تجارية إفريقية، مع تحديد مجالات التقارب والتباعد.

يقدم الجدول (2) نظرة عامة مقارنة على هذه الاتفاقيات عبر أبعاد السياسة التجارية الرئيسية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالشركات الناشئة، ومؤسسات التجارة الحكومية (STEs) [4]، والحواجز الفنية أمام التجارة [5]، والتعريفات الجمركية على السلع، وضرائب التصدير، وسياسة المنافسة، وتدابير الصحة والصحة النباتية [6]. وقد تم اختيار هذه المؤشرات - التي تشمل التدابير الجمركية [7] وغير الجمركية [8] - لتأثيرها الحاسم على الوصول إلى الأسواق، وتسهيل التجارة، والقدرة التنافسية الشاملة للشركات في المنطقة.

تكشف هذه المقارنة أن جميع الاتفاقيات تتضمن أحكامًا لخفض التعريفات الجمركية على السلع. ومع ذلك، تفتقر اتفاقيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ومجموعة شرق إفريقيا (EAC)، والهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، واتحاد المغرب العربي (AMU)، وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) إلى تدابير صريحة بشأن ضرائب التصدير. وبينما يعزز تحرير التعريفات الجمركية تدفقات تجارية أكبر، فإنه قد يزيد أيضًا من الضغوط التنافسية على الشركات الصغيرة والناشئة. ولمعالجة هذا الأمر، تتضمن معظم الاتفاقيات - باستثناء المجموعة

[4] المؤسسات، سواء كانت حكومية أم لا، التي منحها أحد الأعضاء حقوقاً أو امتيازات حصرية أو خاصة، والتي تتمكن من خلال ممارستها لهذه الحقوق أو الامتيازات من التأثير على مستوى أو اتجاه الواردات أو الصادرات من السلع من خلال مشترياتها أو مبيعاتها من السلع.

[5] الحواجز الفنية أمام التجارة هي اتفاقية تهدف إلى ضمان أن تكون اللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة غير تمييزية ولا تخلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة.

[6] التدابير الصحية والنباتية هي تدابير الأمن الحيوي المصممة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات من دخول أو استقرار أو انتشار الآفات والأمراض والمواد المضافة والسموم والمواد الملوثة في الأغذية والأعلاف.

[7] تشير الحواجز الجمركية إلى الضرائب المفروضة على الواردات أو الصادرات .

[8] تشير الحواجز غير الجمركية إلى اللوائح والمعايير والسياسات المؤسسية التي قد تقيد التجارة.

الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، واتحاد المغرب العربي (AMU)، وتجمع دول الساحل والصحراء - أحكامًا تتعلق بسياسة المنافسة تهدف إلى تعزيز ظروف السوق العادلة وحماية مصالح الشركات الناشئة.

الجدول (2) تحليل تغطية السياسة التجارية في اتفاقيات التجارة الإقليمية الإفريقية

	مراكز الطاقة المتجددة								اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية
	الكوميسا	مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي	مجموعة شرق إفريقيا	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا	الهيئة الحكومية للتنمية	اتحاد المغرب العربي	تجمع دول الساحل والصحراء	
فرص للشركات الناشئة				✓					✓
مؤسسات التجارة الحكومية									✓
العوائق الفنية أمام التجارة	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓
الرسوم الجمركية على السلع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ضرائب التصدير	✓	✓			✓				✓
سياسة المنافسة	✓	✓	✓		✓	✓			✓
تدابير الصحة والصحة النباتية	✓	✓	✓			✓			✓

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من مجموعة البنك الدولي.

فيما يتعلق بالحواجز غير الجمركية، تُعدّ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية أول اتفاقية تجارية إفريقية تُنظّم صراحةً الشركات التجارية الحكومية، مما يُمثّل خطوةً هامةً نحو حوكمة التجارة الإقليمية. وخلافًا للاتفاقيات الإقليمية السابقة، تُلزم هذه الاتفاقية الشركات التجارية الحكومية بالعمل وفق شروط تجارية، وضمان تكافؤ فرص الوصول لجميع الدول الأعضاء، مما يُعزز الشفافية والمنافسة العادلة. وتُعدّ هذه الأحكام مُفيدةً بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة،

التي غالبًا ما تواجه تحدياتٍ في الأسواق المُركّزة أو غير الشفافة. ومن خلال مُعالجة تشوهات التجارة، تُمكّن الاتفاقية الشركات الناشئة من الوصول إلى فرص الشراء والمشاركة بفعالية أكبر في سلاسل القيمة الإقليمية.

تُعالج اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية أيضًا حواجز تعريفية جوهرية أخرى، بما في ذلك العوائق الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية، من خلال معايير موحدة تُخفّض تكاليف الامتثال وتُسهّل التجارة عبر الحدود. ورغم غياب هذه الأحكام إلى حد كبير في الاتفاقيات السابقة، مثل اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فإن إدراجها في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية يعكس نهجًا أكثر تكاملًا واستشرافًا لتيسير التجارة.

بالنسبة للشركات الناشئة، من الضروري الإشارة إلى أنها في وضع جيد للاستفادة من هذا الإطار الشامل. بناءً على الجهود المبكرة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لدعم ريادة الأعمال في غرب إفريقيا، توسّع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية هذه المبادرات على نطاق قاري. تعالج هذه الاتفاقية العديد من العوائق النظامية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الناشئة. غالبًا ما تواجه الشركات الناشئة لوائح مجزأة، وتكاليف امتثال عالية، ووصولًا محدودًا إلى الشبكات الإقليمية - وهي تحديات تسعى الاتفاقية إلى تخفيفها من خلال قواعد تجارية متناسقة، ومعايير مبسطة، وأحكام سياسة المنافسة التي تخلق بيئة عمل أكثر عدلاً. ولا يقل أهمية عن ذلك العمل الرائد لاتفاقية اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في مجال التجارة الرقمية، الذي يضع الأساس لمعاملات سلسة عبر الحدود وتماسك تنظيمي في الاقتصاد الرقمي الناشئ في إفريقيا. تقلل هذه التدابير من عدم اليقين، وتخفض حواجز الدخول، وتمنح الشركات الناشئة القدرة على التنبؤ التي تحتاجها للابتكار وجذب الاستثمارات طويلة الأجل.

4. إطلاق العنان للنظام البيئي للشركات الناشئة في إفريقيا

1-4. النظام البيئي للشركات الناشئة في إفريقيا: نظرة عامة

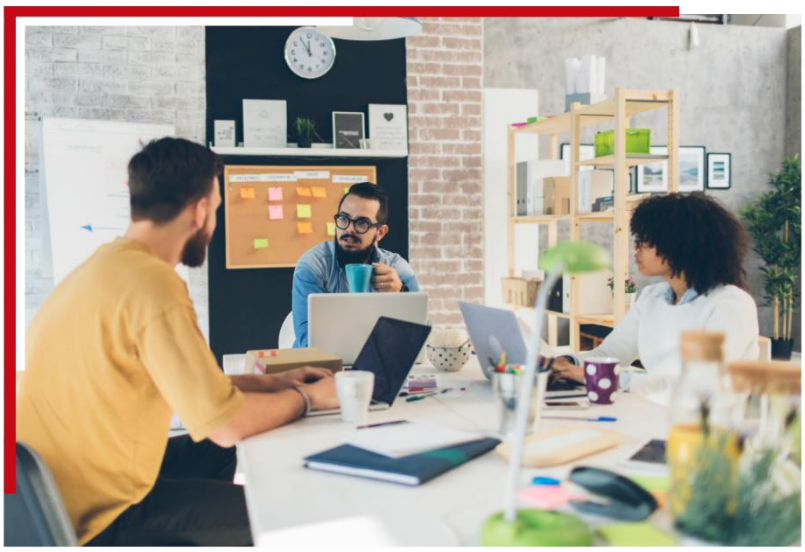

تتميز إفريقيا بثروتها البشرية، حيث تغلب فئة الشباب على سكانها، وتتمتع بموارد طبيعية وفيرة. هذه المقومات تجعل من إفريقيا أرضًا خصبة لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة القادرة على العمل في قطاعات ومناطق جغرافية متنوعة داخل القارة.

جدير بالذكر أن الشركات الصغيرة والمتوسطة برزت كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا في السنوات الأخيرة. ووفقًا لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن أكثر من 80٪ من العمالة في جميع أنحاء القارة، مما يؤكد دورها الحيوي في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. وفي هذا المشهد، كانت الشركات الناشئة في طليعة طفرة الابتكار في إفريقيا. ووفقًا لبيانات من شركة رأس المال الاستثماري Partech Partners، فقد نما عدد الشركات الناشئة الإفريقية التي حصلت على استثمار مالي بمعدل سنوي مثير للإعجاب بلغ 46٪ بين عامي 2015 و2020، وهي وتيرة أسرع بست مرات من المتوسط العالمي. وقد انعكس هذا الزخم في أحجام التمويل، التي ارتفعت بنسبة 50٪ بين عامي 2019 و2020، وتضاعفت بأكثر من الضعف (119٪) في عام 2021، وبلغت ذروتها عند 5.0 مليار دولار في عام 2022 قبل أن تنخفض بنسبة 32٪ إلى 3.4 مليار دولار في عام 2023 (Infomineo، 2024).

في هذا المشهد الأوسع، برزت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا كأكثر القطاعات ديناميكية. فبين عامي 2015 و2022، تضاعف عدد شركات التكنولوجيا الإفريقية التي تحصل على تمويل سنويًا بنحو سبعة أضعاف، متجاوزًا 700 شركة ناشئة، مما وضع القارة بين أسرع مراكز الابتكار نموًا في العالم. ومع ذلك، تبيّن أن هذا الزخم الملحوظ يصعب الحفاظ عليه في ظلّ رياح الاقتصاد الكلي المعاكسة. وبحلول عام 2024، انخفض عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الممولة إلى أقل من 400 شركة، مما يُبرز شدة التراجع العالمي في رأس المال الاستثماري وتداعياته على منظومة الشركات الناشئة في إفريقيا التي كانت تشهد تسارعًا في السابق (IFC, 2025).

من المهم التأكيد على أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تُتيح فرصةً هامةً للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من خلال تسهيل وصولها إلى أسواق جديدة في جميع أنحاء القارة. وهذا يُمكّن الشركات من توسيع قاعدة عملائها، ودخول مناطق جديدة، ودفع عجلة النمو المستدام. بالإضافة إلى ذلك، تُعزز الاتفاقية تدفقات الاستثمار، مما يُوفر رأس المال اللازم لتوسيع نطاق العمليات، ويُسهل استيراد المواد الخام داخل إفريقيا، مما يُقلل تكاليف الإنتاج ويُعزز كفاءة سلسلة التوريد. علاوةً على ذلك، تدعم اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إنشاء عمليات التجميع في دول إفريقية أخرى، مما يُعزز أساليب الإنتاج ذات التكلفة المعقولة، ويُشجع على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. وهذا

يُعزز التصنيع والتخصص وزيادة تكامل الاقتصادات الإفريقية. وإلى جانب التوسع الاقتصادي، تُعزز الاتفاقية الابتكار التكنولوجي، مما يُهيئ بيئةً خصبة للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة لتطوير حلول وخدمات جديدة.

تُشير اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية أيضًا إلى المستثمرين الدوليين بأن إفريقيا تُوفر بيئةً موحدةً ومُيسّرةً للتجارة والاستثمار، مما يجعلها أكثر جاذبيةً للشركات التي تتطلع إلى التوسع خارج الأسواق المحلية. ويُعد هذا مفيدًا بشكل خاص لقطاعات مثل التكنولوجيا المالية، وتكنولوجيا الصحة، وتكنولوجيا التعليم، حيث تُعدّ حلول الدفع الرقمي السلسة أمرًا بالغ الأهمية لتمكين التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. وتماشيًا مع هذه الفرص، احتضنت إفريقيا 443 شركة ناشئة جمعت مجتمعةً ما يقارب 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وفقًا لما ذكرته شركة Partech في تقريرها عن رأس المال الاستثماري التكنولوجي في إفريقيا لعام 2024. ومن بين قطاعات الشركات الناشئة الديناميكية في القارة، لا تزال التكنولوجيا المالية في طليعة القطاعات، حيث أحدثت تحولًا كبيرًا في الخدمات المالية في جميع أنحاء إفريقيا من خلال معالجة فجوات الوصول طويلة الأمد وتطوير حلول مُصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحلية.

في عام 2024، واصلت التكنولوجيا المالية هيمنتها على مشهد الشركات الناشئة في إفريقيا، مستحوذةً على ما يقارب 60% من إجمالي تمويل الأسهم، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي، و29% من جميع الصفقات المسجلة، بواقع 131 صفقة مُنجزة. وكما هو موضح في الشكل (11)، كان قطاع التكنولوجيا المالية الأكثر نشاطًا من حيث عدد صفقات الأسهم، يليه قطاع التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، سجّل قطاع التكنولوجيا المالية أيضًا أعلى عدد من الشركات الناشئة الممولة، بواقع 26 مشروعًا، بنسبة 28.6% من الإجمالي في عام 2022. تلاه قطاع التجارة الإلكترونية (16 مشروعًا مموّلًا، بنسبة 17.6%)، بينما حصلت قطاعات الصحة الإلكترونية والطاقة والخدمات اللوجستية على تمويل لسبعة مشاريع لكل منها.

الشكل (11) أهم القطاعات النشطة (عدد صفقات حقوق الملكية) (2024)

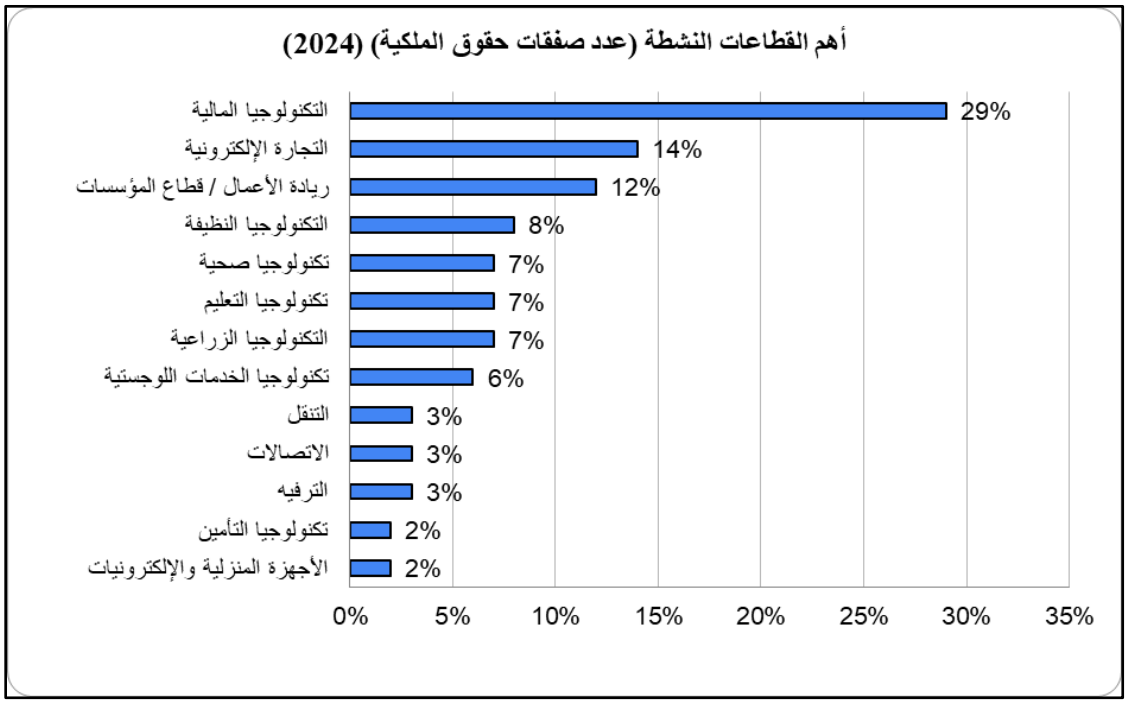

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من تحليل Partech 2024.

من الضروري التأكيد على استمرار هيمنة "الأربعة الكبار" على منظومات الشركات الناشئة في إفريقيا - نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر وكينيا - وهي الدول التي لا تزال محورية في دفع عجلة الابتكار وريادة الأعمال في جميع أنحاء القارة. في عام 2024، استحوذت هذه الدول الأربع مجتمعةً على 67% من إجمالي التمويل المُجمع في إفريقيا، مما يؤكد دورها المحوري في تشكيل مشهد رأس المال الاستثماري في المنطقة.

تُبرز المقارنة المُفصّلة بين الأربعة الكبار، كما هو مُوضّح في الشكلين (12) و(13)، مكانة نيجيريا الرائدة من حيث حجم التمويل ونشاط الصفقات. في عام 2024، نجحت نيجيريا في استعادة مكانتها كأفضل وجهة لرأس المال المُغامر في إفريقيا، مُسجّلةً زيادةً بنسبة 11% في تمويل الأسهم على أساس سنوي لتصل إلى 520 مليون دولار أمريكي. وقد دُعم هذا النمو بشكلٍ كبيرٍ بسلسلةٍ من الصفقات الضخمة عالية القيمة، مما ساعد على موازنة انكماش التمويل الذي شهدناه في عام 2023، عندما انخفضت مستويات الاستثمار إلى 469 مليون دولار أمريكي.

ورغم هذا الزخم الإيجابي، يظل أداء التمويل في نيجيريا لعام 2024 أقل من أعلى المستويات القياسية التي تم تحقيقها في عامي 2021 و2022، عندما بلغ إجمالي التمويل 1.799 مليار دولار أمريكي و1.154 مليار دولار أمريكي على التوالي.

في عام ٢٠٢٤، أظهرت مصر مرونةً ملحوظة، مسجلةً زيادةً ملحوظةً بنسبة ٤٨٪ على أساس سنوي في عدد الصفقات المُنجزة، على الرغم من الانخفاض الطفيف في إجمالي تمويل الأسهم. على مر السنين، حصلت مصر على ٢٩٧ مليون دولار أمريكي من استثمارات الأسهم عبر ٨٩ صفقة، مما جعلها ثاني أكثر منظومة ناشئة نشاطًا في القارة من حيث حجم الصفقات، والثالثة من حيث إجمالي التمويل، بعد جنوب إفريقيا.

في المقابل، شهدت جنوب إفريقيا انكماشًا في قطاع رأس المال الاستثماري. وانخفض تمويل الأسهم بنسبة 16% على أساس سنوي، ليصل إلى 459 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بالتزامن مع انخفاض بنسبة 19% في عدد الصفقات، ليصل إجماليها إلى 67 صفقة. في الوقت نفسه، سجلت كينيا أكبر انخفاض سنوي بين البيئات الاقتصادية الأربع الكبرى. انخفض تمويل الأسهم في كينيا بنسبة 34%، ليصل إلى 221 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بينما انخفض عدد الصفقات بنسبة 12%، حيث لم تُنجز سوى 59 صفقة. ونتيجةً لذلك، تراجعت كينيا إلى المركز الرابع بين البيئات الاقتصادية الرائدة في إفريقيا من حيث حجم التمويل ونشاط الصفقات، مما يعكس تباطؤًا أكثر وضوحًا مقارنةً بنظيراتها في المنطقة.

الشكل (12) تطور مبالغ التمويل للأربعة الكبار (2015-2024)

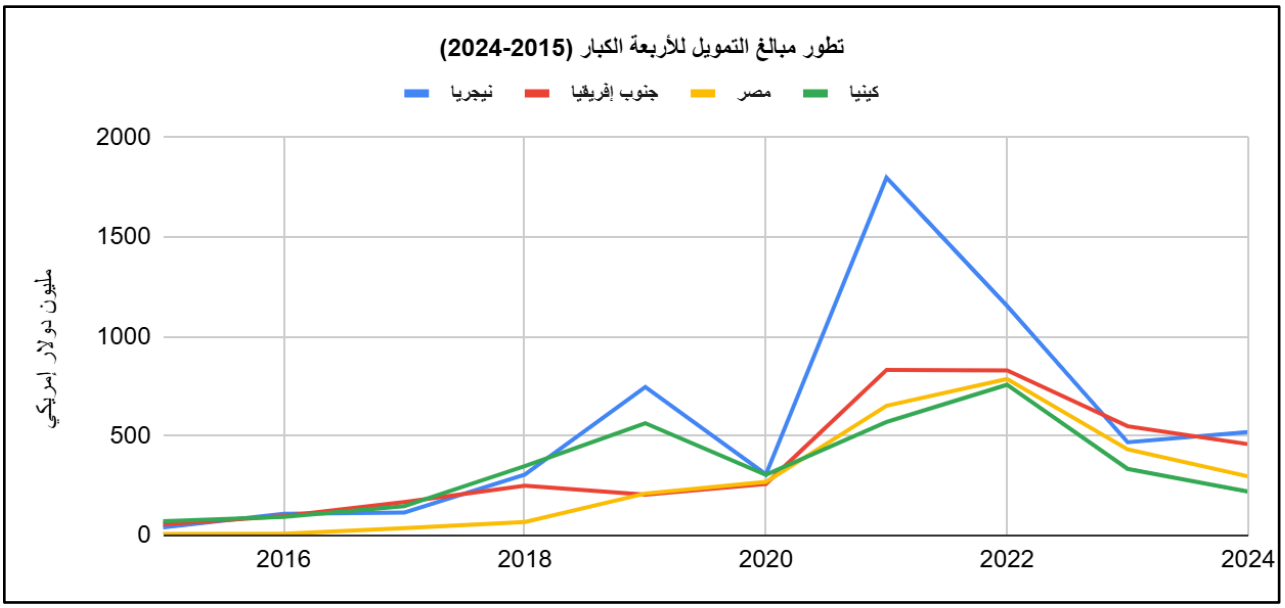

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من تحليل .Partech 2024

الشكل (13) تطور عدد الصفقات للأربعة الكبار (2015-2024)

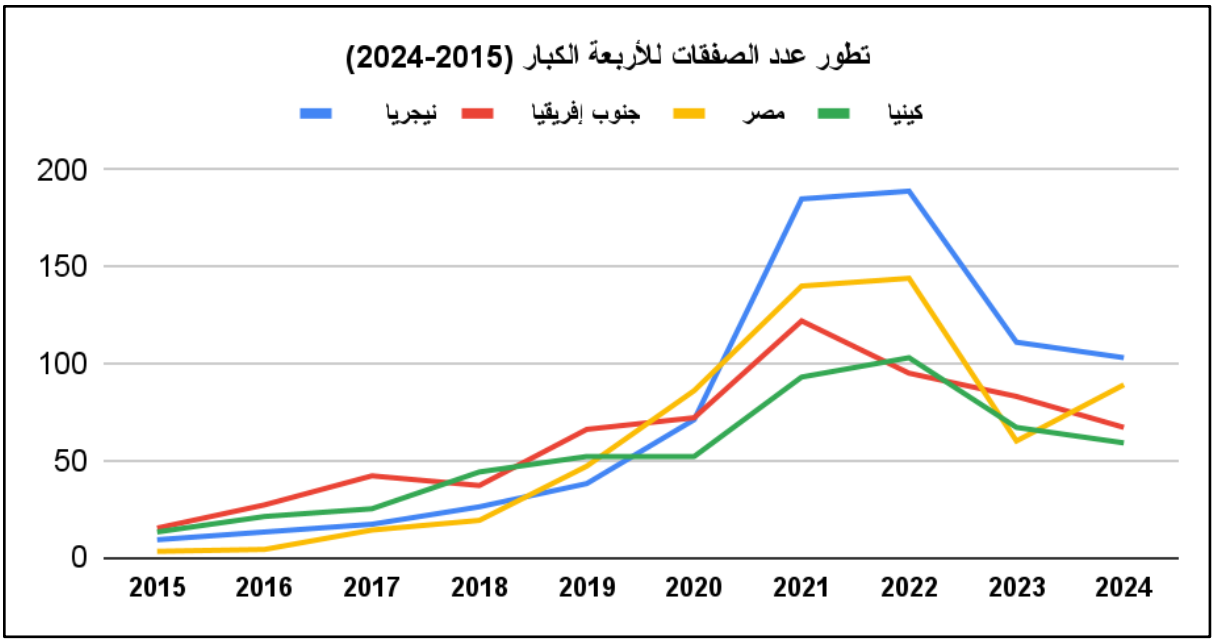

المصدر: أُعدّ بواسطة باحثي المركز باستخدام بيانات من تحليل .Partech 2024

4.2. ديناميكيات الشركات الناشئة في عصر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: رؤى من الأربعة الكبار

في حين أكدت الأقسام السابقة على دور اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في إعادة تشكيل تدفقات التجارة الإفريقية، وتعزيز الصادرات والواردات البينية الإفريقية، وإطلاق العنان للإمكانات الديموغرافية للقارة، فمن المهم بنفس القدر دراسة كيفية تأثير هذه الديناميكيات على منظومة الشركات الناشئة في إفريقيا. وبصفتها جهات فاعلة رشيقة ومبتكرة، غالبًا ما تكون الشركات الناشئة أول من يترجم هذه الفرص الواسعة إلى ممارسة عملية من خلال استكشاف أسواق جديدة، وبناء سلاسل قيمة إقليمية، والاستفادة من المبادرات التي تقلل الحواجز التجارية والمالية. ومن خلال آليات مثل خفض التعريفات الجمركية، وجوائز الشركات الناشئة، وخطط التجارة التجريبية، وأنظمة تكامل الدفع، تعمل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على تهيئة الظروف التي تمكن رواد الأعمال من التوسع خارج الأسواق المحلية والاستفادة من الفرص المتكاملة للقارة. توضح حالات الشركات الناشئة من اقتصادات الأربعة الكبار -نيجيريا وكينيا وجنوب إفريقيا ومصر- كيف بدأت المشاريع عبر قطاعات متنوعة في تحويل التكامل القاري إلى نمو تجاري ملموس وتأثير اقتصادي أوسع.

نيجيريا

على الرغم من أن نيجيريا شهدت اضطرابات اقتصادية حادة، في ظل تطبيق الحكومة إصلاحات موجهة نحو السوق بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، إلا أن هذه الإجراءات، بالإضافة إلى معدلات تضخم قياسية وارتفاع حاد في أسعار الفائدة وانخفاض حاد في قيمة العملة، أدت إلى زيادة كبيرة في التكاليف التشغيلية للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر، مما أدى إلى تسريحات واسعة النطاق للعمال وإغلاق العديد من الشركات. ومع ذلك، أظهرت منظومة الشركات الناشئة في نيجيريا مرونة ملحوظة، كما هو موضح في الجزء السابق، مع بروز قطاع التكنولوجيا المالية كقوة دافعة.

بحلول عام 2025، كانت نيجيريا موطنًا للعديد من الشركات الناشئة الناشئة، بما في ذلك Moniepoint وFlutterwave، والتي حققت تقييمات بمليارات الدولارات واستقطبت ثقة المستثمرين القوية رغم الظروف الصعبة. تُبرز هذه النجاحات مكانة نيجيريا كواحدة من أكثر مراكز ريادة الأعمال ديناميكية في إفريقيا. وبناءً على هذا الأساس، تُوفر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إطارًا قويًا للشركات الناشئة النيجيرية الأخرى للتوسع خارج الحدود المحلية. ومن خلال تقليل الحواجز التجارية، وتوحيد اللوائح الرقمية، وتمكين التدفق الحر للخدمات، تُتيح الاتفاقية مسارات جديدة للشركات الناشئة للتوسع في جميع أنحاء القارة.

على سبيل المثال، استغلت شركة Paystack، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وعد اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بتبسيط التجارة عبر الحدود، لتأسيس عمليات في غانا وكينيا وجنوب إفريقيا، مما يُبسط المدفوعات الرقمية للشركات عبر الحدود. وبالمثل، استفادت شركة Andela، وهي شركة متخصصة في تنمية المواهب، من أحكام اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية المتعلقة بالتجارة الرقمية وتنقل العمالة لتوسيع شبكة توظيفها

لتشمل كينيا وأوغندا ومصر. وبذلك، عززت دورها كمزود إفريقي للمواهب في مجال البرمجيات، وبناء قوة عاملة تخدم عملاء عالميين.

جنوب إفريقيا

تشتهر جنوب إفريقيا باقتصادها التنافسي، وبنيتها التحتية المتطورة، وقدراتها التكنولوجية، بالإضافة إلى إمكاناتها السوقية الهائلة. وبصفتها دولة ديمقراطية تحترم سيادة القانون، توفر بيئة استثمارية مستقرة نسبيًا. ورغم التحديات المستمرة المتعلقة بالجريمة والتوترات الاجتماعية والفساد، فقد عززت الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة الاستقرار العام. وتشمل المزايا الاستثمارية الرئيسية للبلاد نظامًا قانونيًا سليمًا، وحوكمة سياسية متسقة، وموارد طبيعية غنية، وقوى عاملة متاحة بسهولة.

شهادة على حيوية بيئة الشركات الناشئة في جنوب إفريقيا هي صعود TymeBank، الذي تم إطلاقه في عام 2019 وحقق بحلول عام 2024 وضع وحيد القرن بتقييم 1.5 مليار دولار بينما يخدم أكثر من 10 ملايين عميل. يعكس نموه السريع ثقة المستثمرين والفرص التي أتاحتها جهود اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية للتكامل المالي، والتي تمكن البنوك الرقمية من توسيع نطاق الخدمات بأسعار معقولة عبر الحدود. يظهر دور اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في دعم الشركات الناشئة أيضًا من خلال مبادرات مثل جائزة AfCFTA Caravan، التي توفر التمويل والإرشاد والرؤية للمشاريع الواعدة. كانت Kudoti، وهي شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا النفايات في جنوب إفريقيا، من بين الفائزين في عام 2021، مستفيدة من هذا الدعم لاستكشاف فرص التوسع الإقليمي. في حين أن مسارها طويل الأجل لا يزال غير مؤكد، فإن Kudoti توضح كيف تتجاوز اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية خفض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية لتوجيه الموارد بنشاط نحو الشركات المبتكرة، وتشجيع الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والأسواق الجديدة.

مصر

حظيت منظومة الشركات الناشئة في مصر بتقدير دولي، حيث صُنفت ضمن أفضل عشر بيئات ناشئة عالميًا، وفقًا لتقرير "جينوم الشركات الناشئة" لعام 2022 (Start-Up Genome Report). ويعود هذا النمو إلى مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز ريادة الأعمال والابتكار. ومن بين هذه المبادرات، استفادت منظومة الشركات الناشئة في مصر أيضًا من المشاركة القوية للقطاع الخاص، مما ساهم

بشكل كبير في تطويرها. وقد لعبت صناديق الاستثمار الخاصة، وأذرع رأس المال الاستثماري، وحاضنات ومسرعات الأعمال التي يقودها القطاع الخاص دورًا حاسمًا في رعاية الشركات الناشئة من خلال توفير رأس المال المالي، والإرشاد الفني، والوصول إلى الأسواق. ورغم كل هذه الفرص، يواجه رواد الأعمال بعض التحديات، بما في ذلك العوائق التنظيمية، ومحدودية التمويل، ونقص بيانات السوق.

واستكمالاً لهذه الجهود، تدخلت الحكومة من خلال Egypt Ventures- وهي منصة استثمارية تأسست عام 2017 بتمويل أولي من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ،وتلعب دورًا محوريًا في تمويل الشركات الناشئة في مرحلة النمو المبكرة وتمكين رواد الأعمال الشباب على مستوى البلاد. يوجه نموذج التمويل المختلط رأس المال إلى مسرعات الأعمال وشركات رأس المال الاستثماري والشركات الناشئة بشكل مباشر، مما يعزز قائمة الشركات المبتكرة المستقبلية ويدعم تطوير النظام البيئي على المدى الطويل. اعتبارًا من يوليو 2025، استثمرت Egypt Ventures في 22 شركة، بما في ذلك ثلاث صفقات جديدة في العام الماضي، مع التركيز الأساسي على الشركات الناشئة في مرحلة البذور. تمتد محفظتها إلى قطاعات متنوعة تتراوح من تطبيقات المؤسسات إلى التكنولوجيا الفائقة والتكنولوجيا الصحية. والجدير بالذكر أن الصندوق قاد مؤخرًا جولة تمويل أولي بقيمة 3 ملايين دولار لشركة Flend، بالاستثمار المشترك مع Sukna Ventures ومستثمرين إقليميين آخرين (StartupList, 2025).

دخلت منظومة الشركات الناشئة في مصر مرحلة جديدة من التكامل الإقليمي مع إطلاق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. وبينما لا يزال من الصعب قياس التأثير المباشر على الشركات الناشئة بسبب نقص البيانات والمعلومات، فإن جزءًا من هذه الصعوبة ينبع من حقيقة أن العديد من رواد الأعمال المصريين لا يزالون غير مدركين تمامًا لأدوات اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية أو كيفية الاستفادة منها بشكل فعال. ومع ذلك، فقد حققت المشاركة المبكرة لمصر بالفعل فوائد غير مباشرة تعيد تشكيل بيئة ريادة الأعمال. وبصفتها إحدى الدول الرائدة في مبادرة التجارة الموجهة (GTI) التابعة لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، فقد أدخلت مصر آليات مثل خفض التعريفات الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيد الوثائق التي من المفترض أن تجعل التوسع الإقليمي أكثر جدوى للشركات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد البلاد لنظام الدفع والتسوية الإفريقي (PAPSS) وإنشاء مناطق حرة مخصصة للتصدير للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا هي تدابير من شأنها، من حيث المبدأ، تسهيل المعاملات عبر الحدود وفتح قنوات جديدة للتوسع عبر الأسواق الإفريقية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوات مجتمعة إلى بناء إطار إقليمي أكثر ملاءمة للشركات الناشئة، مما يقلل من الحواجز التقليدية أمام التجارة والتمويل، حتى لو لم يتحقق تأثيرها الملموس على الشركات الناشئة بالكامل بعد.

في هذا السياق المتطور، تُجسّد شركات ناشئة مثل MNT-Halan وTrella إمكانات مصر الريادية. وبينما يُعزى نموها بشكل رئيسي إلى الطلب المحلي والإقليمي وثقة المستثمرين القوية، يُتوقع أن تُسهّل الآليات المرتبطة باتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية توسعها في الأسواق الإفريقية خلال السنوات القادمة. وهذا يُسلّط الضوء على الفرص والقيود الحالية: فالشركات الناشئة في مصر في وضع جيد للاستفادة، إلا أن النتائج الملموسة لتطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لم تتحقق بعد.

كينيا

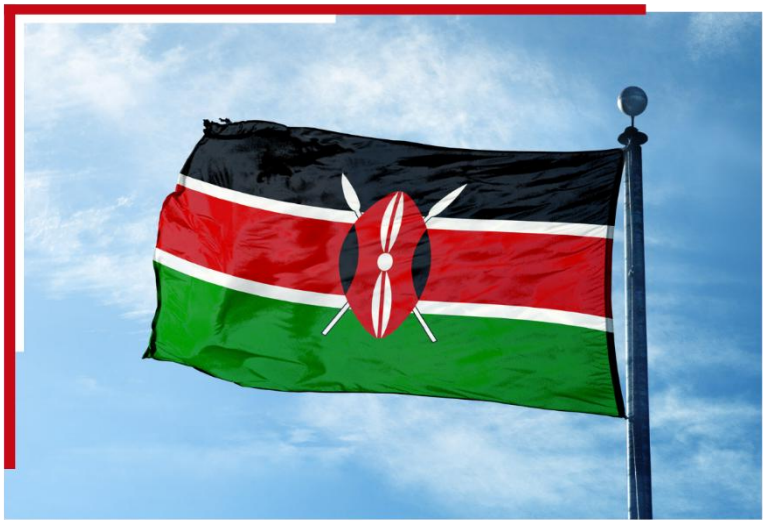

تُعرف كينيا على نطاق واسع بأنها واحدة من أكثر بيئات الشركات الناشئة حيويةً ونموًا في إفريقيا. تستضيف البلاد حاليًا أكثر من 308 شركات ناشئة نشطة، وتُمثل نيروبي مركزًا للابتكار، حيث تُمثل 97.4% من شركات التكنولوجيا الناشئة في كينيا. ويُعدّ قطاع التكنولوجيا المالية القطاع الرائد، إذ يضم 93 شركة ناشئة (30.2%)، يليه قطاعا التكنولوجيا الزراعية وتكنولوجيا الصحة (بنسبة 10.1% لكل منهما في عام 2022).

بالاستفادة من هذه المنظومة الديناميكية، تُتيح اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات الناشئة الكينية فرصةً قيّمةً للتوسع. وكانت كينيا أول دولة تُصادق على الاتفاقية، مما يعكس موقفها الاستباقي نحو التكامل الإقليمي. ومن خلال توفير الوصول إلى سوق إفريقية تضم 1.3 مليار نسمة، وتقليل الحواجز التجارية، وتسهيل الاستثمار العابر للحدود، تُهيئ الاتفاقية ظروفًا مواتية للشركات الناشئة للتوسع في جميع أنحاء القارة.

من الأمثلة الواضحة على هذا التأثير شركة Twiga Foods، وهي شركة ناشئة كينية في مجال التكنولوجيا الزراعية تستخدم منصة متنقلة لربط المزارعين بالأسواق الحضرية. ومن خلال تبسيط سلاسل توريد الأغذية وتحسين كفاءة التوزيع، حسّنت Twiga وصول صغار المزارعين إلى الأسواق. وبالاستفادة من إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، وسّعت الشركة عملياتها لتشمل تنزانيا وأوغندا، مستعرضةً كيف يمكن للشركات الناشئة الكينية تسخير التكامل الإقليمي للتوسع عبر الحدود، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، والمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام.

بالنظر إلى المستقبل، يُعدّ البروتوكول المرتقب بشأن التجارة الرقمية في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد المجالات المهمة. وتدعو كينيا بنشاط إلى سياسات داعمة للتجارة الإلكترونية، مثل إلغاء الرسوم الجمركية على الإرساليات الإلكترونية، وتوحيد اللوائح التنظيمية الرقمية. ستعود هذه الإجراءات بالنفع المباشر على الشركات الناشئة عبر الإنترنت ومقدمي الخدمات الرقمية، مما يضمن ازدهار قاعدة كينيا القوية في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي في سوق إفريقية أكثر تكاملاً (Macroeconomic Policy Supporting Startups – Kenya Case Study, 2024).

على الرغم من أن كينيا لم تُنتج بعد شركة ناشئة ناشئة تتجاوز قيمتها مليار دولار (unicorn)، إلا أن منظومتها الاقتصادية تزخر بالإمكانات. وتتمتع الشركات الناشئة عالية الأداء، مثل M-Kopa في قطاعي التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية، بمكانة ممتازة تؤهلها لتحقيق مكانة ناشئة تتجاوز قيمتها مليار دولار مع تقدم تطبيق اتفاقية التجارة

الحرة القارية الإفريقية. ويساهم الدعم المحلي القوي، والفرص العابرة للحدود، وثقة المستثمرين المتنامية في تمكين كينيا من أن تصبح واحدة من أبرز مراكز ريادة الأعمال في إفريقيا في عصر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

في حين تمتع مشهد الشركات الناشئة في إفريقيا بقصص نجاح ملحوظة مثل Twiga Foods وMoniepoint وMNT-Halan، فمن المهم بنفس القدر الاعتراف بالتحديات التي أدت إلى سقوط العديد من المشاريع ذات الإمكانات العالية. تقدم هذه الحالات دروسًا مهمة لصانعي السياسات والمستثمرين ورجال الأعمال. على الرغم من تزايد اهتمام المستثمرين وديناميكية ريادة الأعمال، إلا أن الحواجز الهيكلية - بما في ذلك محدودية الوصول إلى رأس المال المتابع، وارتفاع تكاليف التشغيل، والتقلبات الاقتصادية والسياسية، ونقص الوعي بين رواد الأعمال بفوائد التكامل الإقليمي والمبادرات ذات الصلة - ساهمت في إغلاق العديد من الشركات الناشئة الواعدة. من بين هذه الشركات Dash، وهي شركة غانية للتكنولوجيا المالية تأسست عام 2019، والتي كانت تهدف إلى دمج المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية في جميع أنحاء إفريقيا. على الرغم من تأمين 86.1 مليون دولار من التمويل، توقفت Dash عن العمل بسبب معدل حرق نقدي غير مستدام مقرونًا بعدم توليد ما يكفي من الإيرادات. وبالمثل، جمعت WhereIsMyTransport، وهي منصة بيانات جنوب إفريقية تركز على التنقل في الأسواق الناشئة، 27 مليون دولار لكنها لم تتمكن من تأمين استثمارات إضافية، مما أدى إلى توقف عملياتها. في كينيا، كانت شركة Sendy شركة ناشئة في مجال الخدمات اللوجستية. جمعت 26.5 مليون دولار، لكنها لم تحقق هدفها البالغ 100 مليون دولار. ولم تكن إجراءات خفض التكاليف وتسريح الموظفين كافيةً في نهاية المطاف للحفاظ على العمليات.

في الختام، توضح دراسات الحالة هذه الإمكانات التحويلية ونقاط الضعف المستمرة في منظومة الشركات الناشئة في إفريقيا في عصر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. تُظهر قصص النجاح من الاقتصادات الأربع الكبرى كيف يمكن للشركات الناشئة تسخير التكامل الإقليمي للتوسع عبر الحدود، وتعزيز سلاسل القيمة، والمساهمة في النمو الشامل. في الوقت نفسه، تُبرز التحديات التي تواجهها المشاريع ذات الإمكانات العالية ولكن غير الناجحة أهمية الحوكمة الرشيدة، والتمويل المستدام، ونماذج الأعمال التكيفية، وبناء ثقة المستثمرين . من خلال الجمع بين الدروس المستفادة من كلا المسارين، يمكن لصانعي السياسات والجهات الفاعلة في المنظومة تصميم تدخلات أكثر استهدافًا تُمكّن الشركات الناشئة من اغتنام الفرص التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية مع التخفيف من المخاطر الهيكلية.

5. التوصيـــــات والاستنتاجـــــات

➔ تعزيز التنوع والقدرة الإنتاجية في ظل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية

تُتيح اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصةً فريدةً للدول الإفريقية لتنويع اقتصاداتها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتعميق التجارة البينية. ومع ذلك، لا تزال قيود جانب العرض - مثل محدودية القدرة الإنتاجية، وضيق قواعد التصدير، وتخلف القطاعات الصناعية - تُعيق قدرة القطاع الخاص على الاستفادة الكاملة من تكامل الأسواق الإقليمية. ولمعالجة هذه القيود، يجب على الدول الأعضاء اعتماد استراتيجيات مُنسّقة تُعزز القدرات الإنتاجية وتُعزز التنوع الاقتصادي.
إحدى طرق تحقيق ذلك هي تمكين الشركات الناشئة من لعب دور محوري في سلاسل القيمة الإقليمية. تُجسّد شركة Paystack، وهي شركة ناشئة نيجيرية في مجال التكنولوجيا المالية، هذه الإمكانات: فمن خلال تبسيط المدفوعات الرقمية، خفّضت الشركة حواجز المعاملات أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأوجدت فرصًا جديدة للتجارة عبر الحدود. وبالمثل، تُبيّن شركة Twiga Foods في كينيا كيف يُمكن للشركات الناشئة ربط الزراعة بمراكز التصنيع والتوزيع، مما يُعزز سلاسل توريد الأغذية على نطاق واسع. أما في مصر، فتتمتع شركات ناشئة مثل تريلا في مجال الخدمات اللوجستية بمكانة جيدة تُمكّنها من الاستفادة من أحكام اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية - لا سيما التعريفات الجمركية المنخفضة، وتوحيد الوثائق، وأنظمة الدفع العابرة للحدود - بمجرد تفعيلها بالكامل.
تحقق البلدان ذات الصادرات الأكثر تنوعًا تجارةً بينيةً إفريقية أعلى، مما يؤكد ضرورة الحد من تشابه المنتجات وتشجيع الابتكار. وتُعدّ الشركات الناشئة، بفضل مرونتها وابتكارها، محركاتٍ رئيسيةً لهذه العملية. لذا، ينبغي أن تُركز السياسات الصناعية المُستهدفة على البنية التحتية والتكنولوجيا والمهارات ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز نمو الشركات الناشئة. وأخيرًا، فإن مواءمة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية مع أطر عمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحالية من خلال قواعد تجارية وأنظمة استثمارية مُنسقة من شأنه أن يُقلل من التشرذم ويدعم التحول الهيكلي على مستوى القارة.

➔ الحد من الحواجز غير الجمركية للشركات الناشئة ورواد الأعمال

على الرغم من التقدم المحرز في خفض التعريفات الجمركية، لا تزال الحواجز غير الجمركية تُشكّل عائقًا رئيسيًا أمام التجارة البينية الإفريقية. ولا تزال الإجراءات الجمركية غير المتسقة، واللوائح المتباينة، وعمليات الرقابة الحدودية المُرهِقة، تُفاقم تكاليف التجارة وتُعيق حركة البضائع، مما يُلحق الضرر بشكل خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع هذه التعقيدات. وبينما صُممت بعض الحواجز غير الجمركية لحماية الصناعات المحلية، فإن استمرارها غالبًا ما يُقوّض أهداف التكامل الإقليمي ويُحدّ من فرص الشركات الناشئة للتوسع عبر الحدود.

لمواجهة هذه التحديات، ينبغي أن يُعطي تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية الأولوية لرقمنة إجراءات التجارة ومواءمتها من خلال أنظمة جمركية موحدة، والاعتراف المتبادل بالمعايير، وتنسيق العمليات الحدودية. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي إطلاق ممرات تجارية مُلائمة للشركات الناشئة لتسهيل دخولها إلى الأسواق الإقليمية. وسيُمكّن توسيع نطاق اعتماد نظام الدفع والتسوية الإفريقي (PAPSS) الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية من إجراء معاملات عبر الحدود بسلاسة وتكلفة منخفضة، مما يُعزز قدرتها على العمل إقليميًا.

← تعزيز الوعي بالمشاريع الناشئة وتبادل المعرفة من خلال آلية مراجعة الأقران في إفريقيا

من أهم العوائق التي تواجه الشركات الناشئة الإفريقية محدودية الوعي بأدوات اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية والمبادرات ذات الصلة، كما هو الحال في مصر وجنوب إفريقيا، حيث لا يزال العديد من رواد الأعمال غير متأكدين من كيفية الاستفادة من مزايا الاتفاقية. ولمعالجة هذا الأمر، ينبغي على الحكومات وأمانة اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إطلاق برامج توعية منظمة - من خلال حاضنات ومسرعات أعمال ومنصات رقمية - تترجم أحكام الاتفاقية إلى فرص عملية للشركات الناشئة. وفي الوقت نفسه، يمكن الاستفادة من الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء (APRM) كمنصة قارية لتبادل أفضل الممارسات في تطوير النظم البيئية، من تنظيم التكنولوجيا المالية إلى نماذج تمويل المشاريع. ومن خلال الجمع بين جهود التوعية وقدرة الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء على توفير فرص التعلم من الأقران، يمكن للدول الأعضاء تجهيز الشركات الناشئة بشكل أفضل للانخراط في سلاسل القيمة الإقليمية، والتوسع عبر الحدود، والمساهمة في نمو شامل تقوده التجارة.

← تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من المشاركة في التجارة الإقليمية

تُعدّ الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة عنصرًا أساسيًا في النمو الشامل، إلا أن العوائق الهيكلية لا تزال تُعيق قدرتها على الانخراط في الأسواق الإقليمية. إلى جانب خفض التعريفات الجمركية، ينبغي على الدول الأعضاء توفير حوافز للشركات الناشئة للمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية، مثل منحها أفضلية الوصول إلى برامج المشتريات المرتبطة باتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وفرص التمويل المشترك، والمزايا الضريبية للعمليات العابرة للحدود.

لضمان اغتنام الشركات الناشئة لهذه الفرص، ينبغي على الحكومات والمؤسسات القارية أيضًا الاستثمار في برامج تطوير المهارات في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، والاتحاد الإفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. من شأن هذه البرامج أن تعزز القدرات التقنية والإدارية والرقمية للشركات الناشئة، مما يُمكّنها من الاندماج بفعالية في سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية. في الوقت نفسه، فإن توسيع نطاق الوصول إلى تمويل التجارة، وتعزيز المشاركة في المشتريات العامة ومنصات التجارة الرقمية، وتطوير برامج الجاهزية للتصدير وحاضنات الأعمال، من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للشركات الناشئة. إن تسهيل الروابط بين الشركات الناشئة والشركات الأكبر حجمًا في سلاسل القيمة الإقليمية لن يدفع عجلة الابتكار فحسب، بل سيُسرّع أيضًا من التحول الذي تقوده التجارة في إفريقيا عبر أطر تكامل متعددة.

← تعزيز التماسك المؤسسي من خلال أنظمة تجارية متناغمة وإجراءات مبسطة

أدى تداخل العضويات بين اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى نشوء قواعد تجارية مجزأة ومكررة، مما يعيق التجارة البينية الإفريقية. ولمعالجة هذا الوضع، ينبغي على الدول الأعضاء توحيد قواعد التجارة والإجراءات الجمركية في إطاري اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ومن الخطوات الرئيسية في هذا الصدد اعتماد إجراءات مبسطة ومتناسقة تدمج متطلبات كل من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية واتفاقيات التجارة الإقليمية. سيؤدي ذلك إلى تخفيف الأعباء الإدارية، لا سيما على الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وخلق بيئة تجارية أكثر استقرارًا.

في الختام، تمتلك إفريقيا المقومات الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك الموارد الطبيعية الوفيرة، وسوق استهلاكية سريعة التوسع، وجيل شبابي نابض بالحياة. ومع ذلك، لا يزال الهيكل الاقتصادي للقارة يعتمد اعتمادًا كبيرًا على تصدير المواد الخام غير المصنعة واستيراد السلع النهائية، لا سيما من أوروبا وشركاء خارجيين آخرين. هذا الاعتماد على السلع الأولية يُعرّض الاقتصادات الإفريقية لتقلبات الأسعار العالمية والصدمات الخارجية، مما يُعزز الحاجة المُلِحّة إلى التنويع الاقتصادي، والارتقاء الصناعي، والتحول الهيكلي.

في هذا السياق، تُتيح التجارة البينية الإفريقية مسارًا تحويليًا لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وبناء القدرة على الصمود. وتُعدّ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إطارًا بالغ الأهمية لتحقيق هذه الرؤية من خلال إنشاء سوق موحدة، ودفع عجلة التصنيع، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية. وإلى جانب فوائدها الاقتصادية الكلية، تُعدّ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية واعدةً بشكل خاص للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعدّ من أكثر الجهات الفاعلة ديناميكية في اقتصادات إفريقيا. فمن خلال منحها إمكانية الوصول إلى أسواق أوسع، وتقليل الحواجز التجارية، وتمكين اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية، تُتيح الاتفاقية فرصًا جديدة للابتكار والنمو والقدرة التنافسية.

من خلال تمكين الشركات الناشئة من التوسع عبر الحدود، يمكن أن تُصبح اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حافزًا للتنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والتنمية الشاملة. تتمتع هذه الشركات - التي تتسم بالمرونة، وتعتمد على الشباب، وتركز على الابتكار - بمكانة فريدة تُمكّنها من إعادة تصور سلاسل القيمة في إفريقيا، وتسريع انتقال القارة من الاعتماد على السلع الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الفوائد معالجة التحديات المستمرة، بما في ذلك البيئات التنظيمية المعقدة، وضعف البنية التحتية، وثغرات الامتثال العابر للحدود. ولتحقيق أقصى إمكانات اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، لا بد من استثمارات موجهة في تطوير البنية التحتية، ومواءمة اللوائح التنظيمية، ومبادرات بناء القدرات، لا سيما تلك التي تُمكّن الشركات الناشئة والشركات

الصغيرة والمتوسطة من المنافسة إقليميًا. ولا يقل أهمية عن ذلك مواءمة اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية مع الأطر الإقليمية القائمة للحد من التكرار، وتعزيز اتساق السياسات، وتسريع التنفيذ في جميع أنحاء القارة.

يتطلب تحقيق أهداف اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تنسيق الجهود بين الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الدوليين. ويمكن للآليات القارية، مثل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، أن تلعب دورًا محوريًا في هذه العملية من خلال تسهيل التعلم بين الأقران، وتبادل المعرفة، ونشر أفضل الممارسات في مجال السياسات التجارية وتطوير منظومات ريادة الأعمال. ومن خلال الالتزام المستمر، والتنسيق الاستراتيجي، والتركيز المدروس على ريادة الأعمال والابتكار بقيادة الشباب، يمكن لإفريقيا تحويل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى محرك قوي للنمو المستدام. وقد أثبتت شركات ناشئة مثل Paystack وTwiga Foods بالفعل قدرة الشركات الإفريقية على التوسع عبر الحدود، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية، والمساهمة في التنمية الشاملة.

من الإمكانات إلى القوة، تعتمد النهضة الإفريقية التي تقودها التجار على مواءمة أطر التكامل، والسياسات الداعمة، وديناميكية ريادة الأعمال. ومن خلال تمكين الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، يمكن للقارة أن تُطلق العنان للنمو المستدام، وتعزز مرونتها، وترسخ مكانتها كاقتصاد عالمي تنافسي قائم على الابتكار.

6. المراجـــع

- Abdel Malak, M., Hassan, I. E. S., El Dabbagh, F., & El Baradei, L. M. (2021). *Startups and human capital management in Egypt: In search of decent jobs.* Public Policy Hub, The American University in Cairo.

- AfyBC. (2025, April 29). *Beyond borders: How young entrepreneurs are leveraging AfCFTA for business growth.* https://afybc.com/2025/04/29/beyond-borders-how-young-entrepreneurs-are-leveraging-afcfta-for-business-growth/

- African Development Bank Group, & United Nations Economic Commission for Africa. (2023). *Africa gender index 2023 analytical report.* African Development Bank Group and ECA. https://www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2025/03/241108-africa_gender_index_report_2023_v11-%EC%95%95%EC%B6%95%EB%90%A8-compressed.pdf

- Ajewumi, N. O. E., Afolabi, N. J. A., & Joe-Akunne, N. I. (2024). Regional trade agreements and economic integration in Africa: Assessing the impact of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA). *World Journal of Advanced Research and Reviews.* https://doi.org/10.30574/wjarr.2024.23.3.2965

- Ajibade, A. (2024, July 21). *MNT-Halan raises $157.5 million 17 months after becoming Egypt's first unicorn.* Techpoint Africa. https://techpoint.africa/news/mnt-halan-raises-funding/

- Bégoto, M., & Djimbaye, N. (2020). *Regional trade agreements in Africa – A historical and bibliographic report of ECOWAS and CEMAC.* Globalex. https://www.nyulawglobal.org/globalex/cemac_ecowas1.html#introduction

- Brenton, P., Gamberoni, E., & Sear, C. (Eds.). (2013). *Women and trade in Africa: Realizing the potential.* World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/115591468211805723/pdf/825200WP0Women00Box379865B00PUBLIC0.pdf

- Byiers, B., & Dièye, C. T. (2022). *Regional integration in West Africa: Wasteful overlaps or necessary options?* European Centre for Development Policy Management. https://ecdpm.org/application/files/4516/5779/1517/Regional-Integration-West-Africa-Wasteful-Overlaps-Necessary-Options-ECDPM-Discussion-Paper-322-2022.pdf

- Byiers, B., Woolfrey, S., Medinilla, A., & Vanheukelom, J. (2019). *The political economy of Africa's regional "spaghetti bowl" (Synthesis report)*. European Centre for Development Policy Management. https://ecdpm.org/application/files/2716/5546/8685/ECDPM-synthesis-report-political-economy-Africas-regional-spaghetti-bowl.pdf

- Cabal. (2024, May 10). *Top African tech industries attracting venture capital funding.* TechCabal. https://techcabal.com/2024/05/10/top-african-tech-industries-attracting-venture-capital-funding/

- Candau, F., Guepie, G., & Schlick, J. (2019). *Moving to autarky, trade creation and home market effect: An exhaustive analysis of regional trade agreements in Africa.* https://www.researchgate.net/publication/331098770

- CEDEAO. (2024, 22 octobre). *La CEDEAO et le groupe AeTrade signent un accord pour améliorer l'accès au marché des PME, des femmes et des jeunes en Afrique de l'Ouest.* https://ecowasgender.org/

- Coleman, R., & Campos, F. (2019, April 4). *Profiting from parity: Addressing constraints to support women-owned businesses.* World Bank. https://blogs.worldbank.org/en/nasikiliza/profiting-from-parity-addressing-constraints-to-support-women-owned-businesses

- Daniel, M. (2021). *Trade unions and trade: A guide to the African Continental Free Trade Area (AfCFTA).* Labour Research Service. https://tradeunionsinafcfta.org/wp-content/uploads/2021/11/Trade-Unions-in-AfCFTA-1.pdf

- Disrupt Africa. (2022, December 7). *The Kenyan startup ecosystem report 2022.* https://old.disruptafrica.com/wp-content/uploads/2022/12/The-Kenyan-Startup-Ecosystem-Report-2022.pdf

- Etefe, J. (2024, January 16). *Assessing opportunities for SMEs and entrepreneurs under AfCFTA. The Business & Financial Times.* https://thebftonline.com/2024/01/16/assessing-opportunities-for-smes-and-entrepreneurs-under-afcfta/

- Ezzine, M., & Bouhlel, O. (2025). *Toward an understanding of the intention to use mobile wallet applications in Tunisia: A consumer financial characteristics perspective.* In *Proceedings of the 11th International Conference on Economics, Management & International Business* (pp. 52–58). https://cnpsi.com/PBS/Vol17/EGCI-17.pdf

- Fanta, H. (2021). *Overlapping memberships and its impact on regional trade: A panel study on East and Southern Africa.* Lund University Publications. https://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=9057159&fileOId=9057165

- Fergin, E. (2011). *Tangled up in a spaghetti bowl: Trade effects of overlapping preferential trade agreements in Africa.* Lund University Publications. https://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=2296032&fileOId=2296033

- GetLatka. (2025, April 10). *How Flutterwave hit $95.3M revenue and 1.5K customers in 2024.* https://getlatka.com/companies/flutterwave

- Global Entrepreneurship Monitor. (n.d.). *Global Entrepreneurship Monitor.* https://www.gemconsortium.org/wiki/1141

- HoG. (2025, March 22). *South Africa's thriving start-up ecosystem: Opportunities and challenges. Humans of Globe.* https://humansofglobe.com/south-africas-thriving-start-up-ecosystem-opportunities-and-challenges/

- Institute for Security Studies. (2025). *Manufacturing thematic futures.* ISS African Futures. file:///C:/Users/nigsd/Downloads/AFI-Thematic-Futures-Manufacturing.pdf

- International Finance Corporation. (2025). *Venture capital and the rise of Africa's tech startups.* https://www.ifc.org/en/insights-reports/2025/venture-capital-and-the-rise-of-africa-s-tech-startups

- Japan International Cooperation Agency. (2025). *NINJA business plan competition: Startups in Africa – The grand final.* https://www.jica.go.jp/english/activities/issues/private_sec/__icsFiles/afieldfile/2025/02/27/20210720_01_01_e.pdf

- Kene-Okafor, T. (2023, February 1). *Egyptian financial services provider MNT-Halan valued at $1B in $400M funding.* TechCrunch. https://techcrunch.com/2023/01/31/egyptian-financial-services-provider-mnt-halan-gets-1b-valuation-after-securing-400m/

- Luke, D. (Ed.). (2023). *How Africa trades.* https://eprints.lse.ac.uk/119312/1/how_africa_trades.pdf

- MacLeod, J., & Luke, D. (2023). *Trade and investment flows and a perspective for analysing trade policy in Africa.* In *How Africa trades.* https://eprints.lse.ac.uk/119315/1/how_africa_trades_1_trade_and_investment_flows_and_a_perspective_for_a.pdf

- Maitri Capital, Kenyatta University, KIRDI, Megacap, & 1 Million Startups. (2023). *Understanding the Kenyan startup ecosystem: A comprehensive analysis.* https://www.maitricapital.com/static/media/Understanding_The_Kenyan_Startup_Ecosystem_Report_Final.0f8b777030a052c19028.pdf

- Maliszewska, M., & Ruta, M. (2020). *The African Continental Free Trade Area: Economic and distributional effects.* World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/ef1aa41f-60de-5bd2-a63e-75f2c3ff0f43/content

- Ngepah, N., & Udeagha, M. C. (2018). African regional trade agreements and intra-African trade. *Journal of Economic Integration.* https://www.e-jei.org/upload/JEI_33_1_1176_1199_2013600156.pdf

- OECD. (2021). *SIGI 2021 regional report for Africa (Social Institutions and Gender Index).* OECD Publishing. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2021/12/sigi-2021-regional-report-for-africa_1d245dba/a6d95d90-en.pdf

- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023). *SIGI 2023 global report: Gender equality in times of crisis (Social Institutions and Gender Index).* OECD Publishing. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2023/07/sigi-2023-global-report_a65d7f7f/4607b7c7-en.pdf

- Partech. (2024). *Africa Tech Venture Capital Report 2024.* https://partechpartners.com/africa-reports/2024-africa-tech-venture-capital-report/equity-breakdown

- PricewaterhouseCoopers. (2022). *AfCFTA's potential solutions to Africa's trade obstacles: Lessons and opportunities.* https://www.pwc.com/ng/en/assets/pdf/afcfta-potential-solutions.pdf

- Professional Services. (2025, June 18). *From hot rise to cold reality: An in-depth look at Africa's 2023 startup funding freeze.* Infomineo. https://infomineo.com/funding-trends/african-startup-ecosystem-rise-challenges-and-resilience/

- Rasmal, T. (2025, January 15). *Egypt startup ecosystem: Growth, funding, and opportunities.* Rasmal. https://www.rasmal.com/egypt-startup-ecosystem/

- TechCabal Insights. (2025, April 10). *Ecosystem report: Nigeria startup scene 2024.* https://insights.techcabal.com/report/ecosystem-report-nigeria-startup-scene-2024/

- United Nations Conference on Trade and Development. (2019). *Economic development in Africa report 2019: Made in Africa – Rules of origin for enhanced intra-African trade.* https://unctad.org/system/files/official-document/aldcafrica2019_en.pdf

- United Nations Conference on Trade and Development. (2024, October 21). *UNCTADstat.* https://unctadstat.unctad.org/insights/theme/228#indicator-70

- United Nations Conference on Trade and Development. (2025). *Economic development in Africa report 2024: Unlocking Africa's trade potential – Boosting regional markets and reducing risks.* https://unctad.org/system/files/official-document/aldcafrica2024-overview_en.pdf

- United Nations Conference on Trade and Development. (2025). *Attaining the Sustainable Development Goals through trade. UNCTAD SDG Pulse.* https://sdgpulse.unctad.org/developing-economies-and-trade/

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024). *Non-tariff measures and deep regulatory integration in the African Continental Free Trade Area.* https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2024d4_en.pdf

- United Nations Conference on Trade and Development. (n.d.). *Treaty establishing the Economic Community of Central African States.* https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/2401/download

- United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division. (2024). *World population prospects 2024: Summary of results.* https://population.un.org/wpp/

- United Nations Development Programme, & ECOWAS Commission. (2021). *Understanding the AfCFTA: Guide for small and medium-sized enterprises in the ECOWAS region.* https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/africa/UNDP_RBA_ECOWAS_Understanding_the_AfCFTA_Guide.pdf

- United Nations Economic Commission for Africa. (2024). *As Africa's population crosses 1.5 billion, the demographic window is opening.* https://www.uneca.org/stories/%28blog%29-as-africa%E2%80%99s-population-crosses-1.5-billion%2C-the-demographic-window-is-opening-getting

- World Bank Group. (2023). *Trade has been a powerful driver of economic development and poverty reduction.* https://www.worldbank.org/en/topic/trade/brief/trade-has-been-a-powerful-driver-of-economic-development-and-poverty-reduction

- World Bank Group. (2023). *The African Continental Free Trade Area.* https://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/the-african-continental-free-trade-area

-

الملحق الأول

الجدول (1) العضويات المتداخلة في التكتلات التجارية الإقليمية المختلفة

الدولة	التكتلات التجارية الإقليمية							
	الكوميسا	مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي	مجموعة شرق إفريقيا	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا	الهيئة الحكومية للتنمية	اتحاد المغرب العربي	تجمع دول الساحل والصحراء
بوروندي	✓		✓		✓			✓
جزر القمر	✓	✓						✓
جمهورية الكونغو الديمقراطية	✓	✓	✓		✓			✓
جيبوتي	✓						✓	✓
مصر	✓							✓
إريتريا	✓						✓	✓
إيسواتيني	✓	✓						✓
أثيوبيا	✓						✓	✓
كينيا	✓		✓			✓	✓	✓
ليبيا	✓						✓	✓
مدغشقر	✓	✓						✓
ملاوي	✓	✓						✓
موريشيوس	✓	✓						✓

رواندا	✓		✓		✓			✓
سيشل	✓	✓						✓
الصومال	✓		✓			✓		✓
السودان	✓		✓				✓	✓
تونس	✓						✓	✓
أوغندا	✓		✓				✓	✓
زامبيا	✓	✓						✓
زيمبابوي	✓	✓						✓
أنغولا		✓		✓				✓
ليسوتو		✓						✓
موزمبيق		✓						✓
ناميبيا		✓						✓
جنوب إفريقيا		✓						✓
جمهورية تنزانيا المتحدة		✓	✓					✓
بنين				✓				✓
الرأس الأخضر				✓				✓
ساحل العاج				✓				✓
غامبيا				✓				✓
غانا				✓				✓

غينيا			✓	✓				✓
غينيا بيساو				✓				✓
ليبيريا				✓				✓
نيجيريا				✓				✓
السنغال				✓				✓
سيراليون				✓				✓
توغو				✓				
الكاميرون			✓					✓
جمهورية إفريقيا الوسطى			✓					✓
جمهورية الكونغو			✓					✓
الجابون			✓					✓
ساو تومي وبرينسيب			✓					✓
تشاد			✓					✓
جنوب السودان					✓			✓
الجزائر						✓		✓
موريتانيا						✓		
المغرب						✓		

المصدر: تم إعداده من قبل باحثي المركز .

مركـــز مصـــر لريادة الاعمـــال والابتـــكار